

اقتلاع الإنسان



إنتهاك الحق بسكن ملائم
وسياسة هدم البيوت
الفلسطينية في اسرائيل



المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
Arab Association for Human Rights

"إقتلاع الإنسان"

إنتهاك الحق بسكن ملائم وسياسة هدم
البيوت الفلسطينية في إسرائيل

البحث الميداني وكتابة التقرير: سميح غنادري
التدقيق اللغوي: سليمان أبو صعلوك
المراجعة والإعداد: محمد زيدان

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
مشروع الأبحاث والتقارير



<http://www.arabhra.org>
E-mail: hral@arabhra.org
هاتف: 972(4)6561923
ص.ب: 215
الناصرة: 16101

"إقتلاع الإنسان"

إنتهاك الحق بسكن ملائم وسياسة هدم البيوت الفلستينية في إسرائيل

يحدّر العديد من الباحثين الإسرائيليين من أن ظروف حياة المواطنين العرب في إسرائيل، وخاصة المتعلقة بقضايا الأرض والإسكان، أصبحت أشبه بـ"قنبلة موقوتة". لقد استحالّت مسألة الإسكان لدى العرب، والتي لا يمكن فصلها عن مسألة الأرض، إلى أزمة حادة متفاقمة تنذر بانفجار وشيك.

كان يقطن المنطقة التي قامت عليها إسرائيل في أيار 1948 أكثر من 800,000 عربي فلسطيني. لكن جرى تهجير غالبيتهم الساحقة، وهدم 478 بلدة وقرية وخرابة وتجمعاً بدويًا كانوا يقطنونها. ولم يبق من العرب داخل حدود إسرائيل سوى 160,000 نسمة، فأصبحوا أقلية في وطنهم. ويبلغ تعداد هذه الأقلية اليوم 1,300,000 نسمة يقطنون في 108 بلدات وقرى ويشكلون 20% من مواطني البلاد - أقلية في وطنهم.

أظهرت الأبحاث العلمية الأخيرة التي جرت في البلاد، أن 55% من الأسر العربية ستحتاج الى شقة سكنية واحدة على الأقل خلال السنوات العشر القادمة. وهذا يعني أن المواطنين العرب بحاجة إلى ما بين 70,000 و 100,000 وحدة سكنية (بيت خاص أو شقة). وبيّنت تلك الأبحاث أن 60% من العائلات المحتاجة الى مسكن جديد لا تملك أرضاً ولم يتبق عندها حيّر مفتوح لبناء بيت جديد يحتاجه أبناؤها.

ليس صحيحاً أن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تضع وتبلور سياسة رسمية وتفصيلية تجاه المواطنين العرب. الصحيح أن الحكومات المتعاقبة جعلت العنصرية والتمييز القومي والمدني تجاه المواطنين العرب سياسة رسمية دائمة في كل مجالات الحياة،

بدءًا باحتلال الأرض ومصادرتها وتهويدها، وانتهاءً بحصر البلدات العربية ضمن مسطحات نفوذ وبناء ضيقة، وما يرافق ذلك من هدم للبيوت وإنتاج ضائقة إسكانية خانقة. تهدف هذه السياسة الى السيطرة القومية اليهودية المطلقة، وإعادة صياغة الجغرافيا كجغرافية إثنية وتهويد المكان والحيّز العام لصالح القومية المسيطرة.

من فمك أدينك

الأب المؤسس للحركة الصهيونية **ثيودور هرتسل** كتب عن "شعب بلا أرض" سيعود لاستيطان "أرض بلا شعب" (!؟). وعسكر أتباعه الحركة الصهيونية وأقاموا المستوطنات على أرض فلسطين لضمان "الحق التاريخي والوعد الإلهي لشعب إسرائيل على أرض إسرائيل". وكتب **كتسينلسون**: "أنا مرتاح الضمير تمامًا الى شرعية الترحيل- (ترحيل العرب أهل البلاد)- لأن ألف عدو خارج البيت أسهل من عدو داخله". وبرز **يشعياهو بن فورات**: "الحقيقة الأولى هي أنه لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون جلاء العرب وبدون مصادرة الأرض وتسيبها". وكتب **أوسيشكن** أن سياسة دولته إسرائيل ستعتمد: "تهويد الأرض وسيطرة العمل العبري مائة بالمائة"، وأنه "يجب عدم فسح المجال أمام تقوية البلدات العربية وتمكين سكانها العرب من ضرب جذورهم في البلاد".

وحين قام مؤسس دولة إسرائيل، **بن غوريون**، بزيارة لمنطقة الجليل في أواخر خمسينيات القرن الماضي أصابه القلق لكثرة تواجد العرب مقابل قلة التواجد اليهودي. وأطلق مشروع "تهويد الجليل" الذي أعقبه في عقود تلت مشروع "تهويد المثلاث" و"تهويد النقب".

ونصت وثيقة **يسرائيل كنيغ**، حاكم لواء الشمال آنذاك، على وجوب "توسيع الاستيطان اليهودي وتعميقه في المناطق التي يبرز فيها تجمع العرب، وفحص إمكانية تقليل التركيز العربي... وتحديد استيطان العرب في أجزاء الدولة المختلفة". هذا الى جانب التوصية بمنع

التواصل الجغرافي بين البلدات العربية، وعدم التسامح مع البناء العربي غير المرخص، والتضييق على العرب وتشجيعهم على الهجرة. كان من المفروض أن تبقى وثيقة كنيغ "سرية للغاية" وتقتصر على إطلاع الحكومة عليها لتنفيذها. لكن جرى تسريبها للصحافة في أيلول 1976.

أما وثيقة غاد يعقوبي، وزير التخطيط والاقتصاد، الصادرة في عام 1987، فواصلت عملياً الخط المركزي لوثيقة كنيغ بلغة ملطّفة. إذ تحدثت عن تطوير واستيطان الجليل لـ"صالح جميع سكانه". لكن توصياتها التفصيلية والعينية نصّت عملياً على استكمال عملية تهويد الجليل وزرع المناظر الاستيطانية اليهودية فيه، ومحاربة سيطرة العرب (!؟) على أراضي الدولة ومنع البناء غير المرخص (للعرب).

وفي ظل الحكم العسكري المفروض على المواطنين العرب من العام 1948 حتى العام 1966، جرت مصادرة غالبية أراضي العرب وهدم البيوت في القرى التي هُجّر أهلها منها، واستحال الألوف منهم الى لاجئين في وطنهم!- إذ نجح بعضهم في الانتقال للسكن في بلدات عربية مجاورة، ضمن حدود إسرائيل. أما قراهم المهجرة والكفيلة بحل مسألة الأرض والمسكن، فقامت عليها مستوطنات وكيبوتسات وقرى زراعية ومدن كبيرة ومزارع ومناطق صناعية ومعسكرات جيش ودور علم وثقافة للقادمين اليهود الجدد. واستحالت بعضها حتى الى غابات ومناطق حرشية وحدائق ومنتزهات عامة ومحميات طبيعية.

رخاء شعب يقوم على خرائب شعب جرى حصره وحشره في مدن وقرى عربية خانقة وذات ملامح "جيتوية" محصورة في مناطق ضيقة، وأي اختراق لبناء مسكن على أرضك التي لم يتم إدخالها الى مسطح البناء يصبح "غزواً" لأرض الدولة يستدعي الهدم.

وكان موشي ديان، أحد قادة إسرائيل وبُناتها، والذي تسلّم مناصب وزارية عليا في حكوماتها السابقة بما فيها منصب وزير الدفاع، قد قال في محاضرة له أمام طلاب معهد التخنيون في حيفا بتاريخ 19.3.1969: "بُنيت القرى اليهودية مكان القرى العربية، أنتم لا

تعرفون حتى أسماء هذه القرى... لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة، ولأن القرى غير موجودة. أقيمت نهلال في مكان معلول، وجفعات في مكان جيتا، وسريد في مكان خنيفس، وكفار يهوشوع في مكان تل الشومان. ما من مكان في هذه الدولة لم ينشأ مكان قرية عربية".

سرقة بالجملة تحت غطاء الشرعية

كل ما ذكرناه سابقًا لم يكن كافيًا لاستكمال جريمة حرمان العرب من الأرض والمسكن، تطبيقًا للمقولة الصهيونية: "أكثر ما يمكن من الأرض مع أقل ما يمكن من العرب عليها". لذا لجأت حكومات إسرائيل الى سن قوانين وأنظمة طوارئ وتشريعات "دستورية" تُشرع عملية السطو على الأرض وتضييق الخناق على سكانها العرب.

نذكر من تلك القوانين: قانون أملاك الغائبين (والغائب هو من لم يكن في بيته - بلده بين 19.11.1947 و 19.5.1948)، والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية بحجة أن اللجنة الرسمية العليا للأوقاف تقيم خارج حدود إسرائيل (لكنّ المسلمين يقيمون فيها وهذه أوقافهم)، والسيطرة على الأرض ومصادرتها لحاجات أمنية - عسكرية، والتسوية الكبرى للأراضي، والقانون الأساسي لأرض إسرائيل، وسلطة التطوير واستملاك الأرض للتطوير وللحاجات العامة، الأرض المشاع، والأرض الموات، وفلاحة الأرض البور، استعمال مصادر المياه، ضريبة الأملاك، الاستيطان الزراعي... إلخ. وعمومًا يوجد في إسرائيل أكثر من 30 قانونًا وتشريعًا ونظامًا مباشرًا سهلًا وأجاز الاستيلاء على الأرض العربية.

نتوقف عند القانون الأساسي لأرض إسرائيل ودائرة أراضيها. حسب هذا القانون، وسائر التشريعات المذكورة أعلاه، فإن أرض إسرائيل هي أرض دولة. والدولة هي دولة للشعب اليهودي. ولا يجوز، بناءً عليه، نقل ملكيتها من خلال البيع أو أية طريقة أخرى لغير اليهود، ولا حتى تأجيرها لغيرهم. فالأملاك اليهودية غير قابلة للتجزئة. لذا أصبحت

إسرائيل - الدولة - تملك 93% من الأرض. وهذه نسبة احتكار رهيبية للأرض لا يوجد لها شبيه في أية دولة في العالم. ودائرة أراضي إسرائيل هي التي تحدّد، ومن خلال مجلسها الأعلى، سياسة إدارة الأرض وعلى أساس كونها "ذخراً قومياً" للشعب اليهودي، وبهدف توجيه وضبط الانتشار السكاني.

تشارك الدولة في ملكية الأرض الـ"كيرن كيمت" - (صندوق إسرائيل). وهذه شركة يهودية صهيونية تأسست في بريطانيا عام 1905، بهدف جمع وتوفير الأموال لشراء الأرض في فلسطين لصالح الاستيطان اليهودي. والأرض، حسب أنظمة "كيرن كيمت"، لا يجوز تخصيصها إلا لصالح اليهود. ورغم أن إسرائيل هي دولة اليهود، لم تقم بعد تأسيسها بنقل ما يملكه هذا "الصندوق" الصهيوني للدولة وللصالح العام للمواطنين، بل على العكس، قامت بنقل أراض تملكها هي كدولة لملكية "الصندوق"! لأن "كيرن كيمت" غير ملزمة بتخصيص أرض للعرب بصفتها صندوقاً لصالح الاستيطان اليهودي. هكذا أصبح "الصندوق" الذي كان هدفه شراء الأرض تمهيداً لإقامة الدولة، يملك 13% من "أرض الدولة" عموماً و50% من الأرض الزراعية، بعد مرور عقود على قيام الدولة!

ويغيب عن كل تلك القوانين والتشريعات التي ذكرناها سابقاً ذكر العرب بصفتهم القومية. فما هم سوى مجموعة طوائف دينية (مسلمون، مسيحيون ودروز) وما من حق قومي لهم على الأرض. لاحظ الباحث الإسرائيلي غاد برزيلي هذا الأمر ورائحة العنصرية التي تفوح منه، فكتب: "الهدف هو تجنّب الاعتراف بهوية قومية وطنية للعرب، لأن الاعتراف بوجود قومية وطنية أخرى في البلاد، يحدّ من حق الدولة بصفتها دولة تمثّل قومية واحدة هي القومية اليهودية". وكتب المتخصص في الشؤون العربية، الصحفي موشي كيرن في صحيفة "هآرتس" عام 1955 أن "تشريعات حكومة إسرائيل بخصوص الأرض والإسكان المنتكرة لحقوق العرب، ما هي إلا عملية سرقة بالجملة تحت غطاء قانوني". أما الباحث يارون يفتحييل فرأى في هذه السياسة الإقصائية بحق العرب وأرضهم وإسكانهم "نتاجاً وإفرازاً طبيعياً للأيديولوجيا الصهيونية وللنظام الإسرائيلي الإثنوقراطي".

أسباب ومعالم أزمة السكن لدى المواطنين العرب في إسرائيل

كوّن دولة إسرائيل دولة إثنوقراطية غايتها السيطرة على المكان وأثنته جغرافيته وتهويده لصالح مجموعة سكانية مسيطرة، فقد شكل ذلك أساساً ودفينةً لنشوء أزمة الإسكان وتفاقمها بين المواطنين العرب. وأزمة الإسكان ليست أزمة عامة واحدة في إسرائيل. فحين يجري الحديث عن أزمة إسكانية لليهود، يكون القصد غلاء أسعار البيوت وأجرة السكن، وتمركزهم وكثافتهم في مركز البلاد. أما بالنسبة للمواطنين العرب فالأزمة مرتبطة بالأرض. هي إزمة بنيوية ونتاج سياسة عنصرية رسمية عليا تعود الى مصادرة الأرض من العرب وتضييق الخناق على بلداتهم، وغياب أية مبادرات وتخطيطات لتوسيع مسطحات البناء للبلدات العربية وإقامة مشاريع إسكانية لصالح سكانها.

لقد اختنقت المدن والقرى العربية وأصبحت أشبه بالغيتوات والمخيمات والجزر الضيقة، وسط أرض واسعة تملكها الدولة وتخصصها لبلدات يهودية قائمة ولأخرى قد تقوم. فمدينة الناصرة، مثلاً، مصابة بأزمة الاكتظاظ السكاني - أحيائها مكتظة وشوارعها ضيقة وأزمة السير فيها خانقة، وهي محاطة بشوارع التفافية وفاصلة بينها وبين البلدات اليهودية المجاورة التي لا تكف عن التوسع - نتسيرت عيليت، مزارع وتل عدسيم والعفولة وكفار هورش.

أقيمت مدينة نتسيرت عيليت هذه أصلاً على أرض الناصرة التي لا يفصلها عنها إلا شارع، وعلى أراضي القرى العربية، إكسال وعين ماهل والمشهد والرينة وكفر كنا. ويجري التخطيط لمضاعفة اتساعها في العقد القادم باتجاه طرعان شرقاً ودبورية جنوباً. يقطنها اليوم 42,000 مواطن ويصل مسطح بنائها الى 52,000 دونم، بينما يقطن الناصرة التاريخية 80 ألف مواطن ومسطح بنائها هو 14,000 دونم فقط.

وهكذا أيضاً خنقت مدينة كرمئيل، في الجليل أيضاً، إمكانية الاتساع والتطور والاستيطان الجديد لكل من القرى العربية مجد الكروم والبعنة ودير الأسد ونحف وكمانة

والسواعد. وأصبحت هذه المدن اليهودية الجديدة المركز الاقتصادي الخدماتي والتجاري والحكومي والتعليمي والإداري لعشرات البلديات العربية في مناطقها. فتفاقمت أزمة الإسكان في البلديات العربية، مترافقة مع الإفقار والتهميش وغياب المرافق الصناعية والخدماتية والحكومية الإدارية فيها.

الأرقام تتحدث...!

ارتفع عدد المواطنين العرب من سنة 1948 حتى 2012 بنسبة 800%، لكن ملكيتهم لأرضهم تقلصت بمقدار (16) ضعفاً. ويشكل العرب اليوم 20% من سكان الدولة، أما مسطح نفوذهم فيمتد على 2.5% فقط من مجمل الأراضي في الدولة. وكان معدل ملكية العربي من الأرض عام 1948 نحو (27) دونماً، لكن بالكاد تصل اليوم (عام 2012) الى نصف دونم للفرد كملكية خاصة وعامة. وعلى سبيل المثال، نذكر أن نسبة العرب في منطقة الجليل تصل الى 51% من مجموع سكانه، لكنهم أصبحوا لا يملكون سوى 7% من أراضيه. وكان عدد سكان شفاعمرو (4,000) نسمة عام 1948 ملكوا (140) ألف دونم، أما اليوم فعددهم (40) ألفاً ولا يملكون الا (20) ألف دونم. وكان عدد سكان أم الفحم سنة 1948 نحو (3500) نسمة ملكوا (145,000) دونم، أما اليوم فعددهم (52) ألف نسمة ويملكون (25) ألف دونم فقط. ولم يتبق لسخنين إلا (17) ألف دونم من أصل (95) ألفاً، علماً أن تعداد سكانها اليوم يقترب من الثلاثين ألفاً. ونقصت ملكية الأرض في عين ماهل من (14) دونماً للفرد الى أقل من 600 م²، وفي عرابة من (49) دونماً الى (900) م².

بالكاد يصل تعداد السكان اليهود في "الكيبوتسات والموشفيم" الى سدس عدد السكان العرب في البلاد. لكن الدولة خصّصت لهم من أرضها 2.8 مليون دونم هي أكثر بـ 122 ضعفاً مما خصصته للعرب من أرضها. وعموماً يحصل المواطن اليهودي على 1000 ضعف ما يحصل عليه العربي من ناحية الحصة من الأرض. وحصة المواطن اليهودي من الأرض للبناء تفوق ما يقارب أربعة أضعاف حصة المواطن العربي. وإذا ما قسمنا مساحة

الأرض المعدة للاستيطان اليهودي على عدد السكان اليهود تكون النتيجة **1.3** نسمة للدونم الواحد، مقابل **4.7** نسمة للدونم الواحد لدى العرب.

في بحث للبروفيسور راسم خمائسي أجراه على 49 سلطة محلية عربية بخصوص الزيادة في مسطحات البناء لها بين سنة 1945 وسنة 1994، تبين أن معدل الزيادة في المسطح بلغت **1.46%** بينما ازداد تعداد السكان **600** ضعف!

توجد في البلاد **1200** مدينة وقرية يهودية، منها **108** بلدات عربية. أي أن نسبة البلدات العربية **9%** فقط، علماً أن نسبة العرب هي **20%** من مجموع عدد السكان في إسرائيل. وبنت الدولة منذ سنة 1948 حتى يومنا هذا أكثر من 1000 مدينة وبلدة يهودية، بينما لم تبني أية مدينة أو قرية عربية جديدة. وحين "بنت" بلدة عربية جديدة (مثلاً مدينة رهط في النقب) لم تكن هذه إضافة إلى البلدات القائمة وبهدف حل مشكلة الإسكان وتلبية الحاجة المتزايدة بسبب التكاثر الطبيعي، إنما فعلت هذا بهدف إزالة بلدات عربية صغيرة ومتفرقة، بما فيها بعض تجمعات القرى غير المعترف بوجودها، ونقلها و/أو ضمها وتجميعها في مركز إسكاني واحد- في بلدة واحدة جديدة. أي لم يكن الهدف زيادة مناطق الإسكان للعرب، وإنما تقليصها ومنع انتشارها وتوسّعها، من خلال تجميعها في بلدة "جديدة" واحدة.

بيّنت الأبحاث والاستطلاعات العلمية أن **28.2%** من الأسر العربية في إسرائيل تعرضت لسلب ومصادرة أرضها، و**13.4%** منها فقدت بيوتها (من خلال التهجير أو الهدم)، و**17.2%** من الأسر القاطنة اليوم في مختلف البلدات العربية يعود أصلها إلى قرى مهجرة ومهدومة قامت على أرضها مستوطنات يهودية، أو أصبحت مناطق زراعية وأحراشاً وحدائق ومنتزهات وطنية عامة أو محميات طبيعية.

أما من ناحية الكثافة في المنزل فيقطن **75.4%** من عموم المواطنين في إسرائيل بمعدل فرد واحد أو أقل للغرفة الواحدة، ويعيش **5.8%** من المواطنين بأكثر من فردين للغرفة، بينما النسبة لدى العرب فهي **32.9%** للفرد الواحد في غرفة واحدة، و**10.8%**

بأكثر من فردين للغرفة. وعموماً تصل الكثافة بين العرب الى معدل 1.7 أفراد للغرفة الواحدة مقابل 0.9% لدى اليهود.

إن الأقلية القومية العربية في إسرائيل هي أقلية شابة فتية، إذ أن 38% منها تحت سن الرابعة عشرة، وتصل نسبة من جيلهم 65 عاماً فما فوق الى 3.9% فقط (بين اليهود 25.6%). والعمر الوسيط بين العرب هو 20 عاماً (32.5 لدى اليهود)، الأمر الذي يعني تزايد وتسارع وتفاقم الحاجة الحياتية، على امتداد العقد القريب وما بعده، للمزيد من المساكن وللمزيد من الأرض.

هدم البيوت العربية

ننوه الى أنه حين نذكر قضية هدم البيوت العربية، فإننا لا نقصد هدم وتشريد سكان 485 بلدة عربية إبان حرب الـ48، وإنما نتحدث عن بيوت عربية متفرقة في كل البلدات العربية القائمة التي يجري هدمها بذريعة أنها أبنية "غير مرخصة". وذلك بحجة كونها قائمة على أرض "غير مخصصة للبناء"، أو على أراضي الدولة، خارج مسطح البناء للبلدات العربية، حتى لو كانت ضمن مسطح النفوذ للسلطات المحلية.

لا تتوفر بين أيدينا إحصاءات عامة عن مجمل عدد البيوت العربية الخاصة التي جرى هدمها منذ قيام دولة إسرائيل وحتى يومنا هذا، ولا العدد الدقيق للبيوت التي قد تتعرض للهدم في السنوات القادمة. لكن نستطيع من خلال مراجعة تقارير مراقب الدولة ووزارة الداخلية ولجان التنظيم ومديرية "الوحدة العليا للمراقبة وتطبيق القانون في قضايا التنظيم والبناء والأراضي" التابعة للحكومة، وكذلك تقارير اللجان الحكومية التي تشكلت لبحث هذه المسألة (مثلاً لجنة ماركوفيتش عام 1986 ولجنة غازيت عام 2000)، هذا عدا عن الدراسات الأكاديمية الموضوعية لمختلف الباحثين العرب واليهود، ومعطيات "المركز العربي للتخطيط البديل" - لا نستطيع أن نؤكد صحة المعطيات التي نوردها أدناه.

البيوت غير المرخصة: تذكر لجنة ماركوفيتش في تقريرها عام 1986، أن هناك **10,395** بيتاً عربياً غير مرخص سيتعرض للهدم. وتؤكد الوحدة العليا للمراقبة أنه حتى العام 2000 كان يوجد في البلاد عموماً **46,848** مبنى غير مرخص، وأن **65%** من هذه المباني توجد في القرى العربية. وبيّن بحث لجنة غازيت وجود **22,286** بيتاً غير مرخص في البلاد دون احتساب لواء الجنوب بما فيه النقب، وأن ثلث هذه المباني فقط توجد في الوسط اليهودي.

هدم البيوت: يؤكد تقرير لجنة ماركوفيتش صدور **11,180** أمر هدم بحق مبان عربية غير مرخصة (لا يشمل النقب) كان منها **5,761** أمراً صدر بين آذار 1986 وآب 1988. وورد في دراسة أعدتها ونشرتها صحيفة "هآرتس" بتاريخ 21.8.1889، أنه جرى هدم **400** بيت عربي عام 1988، و**2,064** بيتاً بين عام 1993 ومنتصف حزيران 1996. ويتم بالمعدل منذ العام 2000 حتى 2011 هدم **50** بيتاً عربياً سنوياً، دون احتساب البيوت التي هدمت في النقب في تلك السنوات. وتؤكد الإحصائيات الرسمية المختلفة أنه جرى هدم **165** بيتاً عام 2009 و**277** بيتاً عام 2010 - أي بزيادة **38%** عن سنة 2009.

مقارنة بين العرب واليهود: تؤكد مختلف التقارير والدراسات الرسمية أن **33%** - **43%** من الأبنية غير المرخصة في البلاد، في سنوات مختلفة، موجودة في الوسط اليهودي. مما يعني أن **57%** - **67%** من المباني غير المرخصة توجد في القرى العربية، علماً أن العرب يشكلون **20%** فقط من مجمل سكان الدولة. وتمتد سلطة ملكيتهم ونفوذ سلطاتهم المحلية على **2.5%** فقط من الأرض!

لكن حتى هذه النسب المئوية الفاضحة لسياسة التهويد العنصري الرسمية، لا تعكس كلياً حجم مأساة التمييز العرقي بما يخص أزمة السكن وهدم البيوت لدى الجماهير العربية. إذ تؤكد التقارير الرسمية، أن الغالبية الساحقة من الأبنية العربية غير المرخصة هي بيوت سكنية، بينما الغالبية الساحقة للمباني غير المرخصة لدى اليهود هي مبان زراعية أو صناعية أو خدماتية وورش للعمل. لذا، تكاد لا توجد عائلة يهودية جرى هدم منزلها وإلقاء

قاطنيه في العراق. والمخالفة النادرة جدًا في الوسط اليهودي في البناء السكني، والتي يندر أكثر هدمها، تتعلق عادة بإضافة شرفة أو غرفة أو مخزن للمنزل.

وأظهرت تقارير رسمية بخصوص هدم المباني في سنتي 1993 و1994 أن عدد الأبنية غير المرخصة في السنة الأولى في الوسط اليهودي كان 535 بيتًا جرى هدم 32 مبنى منها، وغالبيتها الساحقة مبان غير سكنية. بينما كان عدد البيوت العربية 531 وهدم منها 275 بيتًا، وكلها سكنية. أما المباني غير المرخصة في السنة التالية (1994) فجرى هدم 24 مبنى منها من أصل 452 مبنى غير مرخص لليهود، مقابل هدم 419 بيتًا من أصل 661 بيتًا للعرب.

تتركز مخالفات البناء في الوسط اليهودي في البلدات والقرى والمستوطنات والمناظر الصغيرة والزراعية، إذ مع تراجع قطاع العمل الزراعي والمزارع الخصوصية الصغيرة، ونمو القطاع الصناعي والخدماتي، لجأ بعض سكان تلك البلدات الى: بناء أبنية وورش عمل حرفية والخدمات، ومبان تجارية، ومواقف للسيارات، ومطاعم...على أرض زراعية و/أو على أرض للدولة ضمن نفوذ سلطتهم المحلية. لكن حتى هذه الأبنية لا يجري هدمها. إذ تسارع دائرة الأراضي والجهات الرسمية المختصة الى شرعتها عن طريق تعديل المخططات القديمة للأرض التي لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستقبلية والمتطلبات الجديدة للناس، اقتصاديًا واجتماعيًا". ليس الأمر كذلك في القرى والمدن العربية، ولا يجري هنا أخذ احتياجات الناس، لا الآنية ولا المستقبلية، بعين الاعتبار. هنا يتم هدم البيت العربي - المنزل - وإلقاء العائلة بأطفالها في العراق بلا سقف يأويها.

تؤكد دراسة "المركز العربي للتخطيط البديل" حول 23 بلدة عربية موزعة على سبع مناطق جغرافية يقطنها العرب، أن الغالبية الساحقة جدًا للمباني غير المرخصة فيها هي بيوت سكنية في الأساس، وأن 79% من هذه البيوت قامت على أرض زراعية و87% منها على أرض زراعية يملكها أصحاب البيوت، و7% فقط قامت على أرض للدولة، وأن

91% من البيوت قامت ضمن منطقة النفوذ للسلطة المحلية- (17% منها داخل مسطح البناء للبلدة و80% خارجه).

تدحض هذه المعطيات أعلاه فرية أن العرب "يغزون أرض الدولة ويستولون عليها". وتؤكد أن الدولة هي التي تحاصرهم ضمن مسطحات معدة للبناء خانقة وضيقة، ولا تأخذ بعين الاعتبار أن تعداد العرب زاد بنسبة 800% منذ سنة 1948 حتى اليوم.

وكان الباحثان **مهند مصطفى** و**محمد صبحي** قد أوردا في بحثهما حول سياسة هدم البيوت العربية وأسبابها (صدر عام 2005) أن أكثر من 70% من البيوت غير المرخصة بناها أصحابها لأنهم لا يملكون أرضاً للبناء، ولا توقّر الدولة الأرض لهم. وأن 9.1% من أصحاب البيوت بنوا بيوتاً غير مرخصة لإسكان أولادهم الذين كبروا ويريدون الزواج ولا توجد عند الأهل أرض للبناء لمنحها لهم.

جناية التمييز والهدم القانوني وشرعية البناء غير المرخص

البناء غير المرخص واللا قانوني ليس تقليدًا عربيًا ولا يعود للعربي "الذي بطبيعته" يهوى مخالفة القانون. يضطر بعض العرب لبناء بيوتهم دون ترخيص بسبب عدم توفر أرض للبناء ونتيجة لسياسة المصادرة والتخطيط الإثني والتهويد، أي أن البناء غير المرخص هو تحصيل حاصل شبه حتمي لضائقة إسكانية خانقة.

بناءً عليه، فإن اصطلاح "غير قانوني" بخصوص البناء العربي "غير المرخص" هو اصطلاح إشكالي، القصد منه إضفاء وخلق أجواء "عدم الشرعية" على حق وشرعية المواطن العربي في بناء بيت له.

هذه دولة تعتبر مخالفة قوانين البناء في الوسط اليهودي مسألة مدنية تعود الى عدم التزام المخالفين بقوانين البناء والتخطيط المقرر. أما مخالفات البناء لدى العربي فتعتبرها الدولة جنائية وأمنية. علمًا أنها مدنية صرف واجتماعية، وظاهرة طبيعية إضطرارية بصفتها نتاجًا لضائقة سكنية.

التخطيط العنصري للإسكان المجالس الإقليمية كمثال

المواطنون العرب "حاضر غائب" على جدول أعمال هكذا دولة، وهكذا سياسة اللجان التنظيم والتخطيط المركزية واللوائية التي تُعنى بقضايا الأرض والبناء والتخطيط للاحتياجات المستقبلية. هم "حاضرون" كأصحاب لبقية أراضٍ يجب استكمال السيطرة عليها وسلبها لصالح التهويد. و"غائبون" إزاء كل ما يخص توفير احتياجاتهم من الأرض للبناء ولتوسيع مسطحات سلطاتهم المحلية ومناطق نفوذها، بما فيه واجب تخصيص الدولة لأراضٍ بملكيتها لصالح تلبية احتياجاتهم الآنية والمستقبلية وضمان حقهم المتساوي في الإسكان. لذلك يرى العرب، وبحق، أن سياسة هدم البيوت هي استمرار واستكمال لسياسة المصادرة والتهويد والتخطيط الإثني.

يجيز القانون هدم البيوت التي تُبنى خارج منطقة الخارطة الهيكلية التي تقرّها لجان التخطيط المركزية واللوائية والمحلية. لكن التخطيط في إسرائيل ليس مسألة مدنية صرفاً، بل هو يقوم وترتسم معالمه على أساس ملامته للسياسة الرسمية للدولة المنتكرة لحق المواطن العربي في المساواة القومية والمدنية الجماعية والفردية. أي أن التخطيط نتاج سياسة عنصرية وأداة في الوقت نفسه لخدمة السياسة. وإذا ما اصطدم هذا التخطيط، في البلدات اليهودية، بعوائق قانونية يجري تجديده وملاءمة وتعديل القوانين لشرعنته، بل ويتم سن قوانين جديدة لضمان هذا.

نورد فيما يلي مثالاً: "المجالس الإقليمية"، كدليل فاضح مكشوف على التخطيط الإثني بكل ما يخص الأرض والإسكان. تنتبه إسرائيل لوجود حيّز واسع من الأرض، بمئات آلاف الدونمات، لا توجد فيه بلدات يهودية أو أن وجودها فيه شحيح جداً. وتقوم على أقسام في هذا الحيّز عدة قرى وبلدات عربية مختتفة بمسطحات بنائها الضيقة وبمسطحات نفوذها أيضاً. وهناك "خطر ديموغرافي" (!؟) ليس فقط لوجود غالبية عربية شبه مطلقة في منطقة ذاك الحيّز، وإنما أيضاً "خطر" تواصل الامتداد الجغرافي بين البلدات

العربية، و"خطر" أن تضطر الدولة لتخصيص أراض، من الحيز الهائل غير المسكون، للبلدات العربية التي تكبر ويتكاثر سكانها. لذلك تنقضّ آلية التهويد والتخطيط الإثني على المنطقة و"تزرعها" بالعديد من "المناظر" اليهودية. و"المنطرة" هي مستوطنة صغيرة لا يقطنها حين تأسيسها وبنائها إلا بضع عائلات أو عشرات العائلات. يتم تأسيس "مجلس إقليمي" للمنطقة وقد تهوِّدت، وتكثر "المناظر" وتصبح قرى مع مرور السنوات.

لتوضيح صورة الوضع ومدى خطورته وعنصريته، نكتفي بمثال "مجلس مسجاف" الإقليمي، من بين عشرات المجالس الإقليمية القائمة على طول وعرض البلاد. يبلغ عدد السكان اليهود في "مسجاف" 16,000 نسمة فقط، يقطنون في 33 منطرة- مستوطنة. وتبلغ مساحة منطقة نفوذه 180,000 كم² من الأراضي الزراعية والأحراش والمراعي- (التي تحول بعضها الى أرض بناء حال توطين اليهود فيها)- الممتدة بين ووسط وحول البلدات العربية القائمة في المنطقة منذ مئات السنين، بعشرات آلاف سكانها. أي يصبح "المجلس الإقليمي" أشبه بمحيط يهودي توجد بينه جزر عربية صغيرة المساحة كثيفة السكان. لقد استولى "مسجاف" على حيز التطور والانتساع والبناء لـ13 بلدة عربية، بما فيها مدينة سخنين التي يصل عدد سكانها لوحدها الى ما يضاهاى تقريباً ضعف كل السكان اليهود في الـ33 بلدة يهودية في مسجاف، لكن مسطح نفوذها لا يتعدى الـ9,000 كم² (!)

يبدأ مسطح نفوذ "مسجاف" من منطقة الجليل الأسفل الغربي، جنوبي وبمحاذاة قرى البطوف، ويتجه شمالاً وشرقاً، وغرباً شمالاً عابراً شارع عكا- صفد، ويدخل منطقة الجليل الأعلى على امتداد خط طولي من المكر والجديدة غرباً، عابراً شمال قرى منطقة الشاغور. في هذا المحيط الواسع العابر للجليل الأسفل والشرقي والغربي ولجنوب الجليل الأعلى، قامت بين البلدات العربية وحولها وبقربها 33 مستوطنة يهودية تابعة لمسجاف. ولا ينتهي التخطيط التهويدي هنا، إذ في النقطة التي ينتهي عندها نفوذ مسجاف في الجليل الأعلى يبدأ نفوذ المجلس الإقليمي "مروم هجليل" ليستكمل التهويد وخلق مسطحات بقية البلدات العربية في الجليل الأعلى.

امتلك واستغل العرب، من التجمعات والقرى العربية في تلك المنطقة، الأراضي منذ عقود قبل قيام دولة إسرائيل، للسكن وللزراعة ولزراعة الأشجار المثمرة من فواكه وزيتون، ولتربية المواشي وللمراعي. هذا بالإضافة الى بقاء آلاف الدونمات كأرض بور واحتياط لتطوير المنطقة مستقبلاً لصالح قاطنيها. "اكتشفت" دولة التهويد والتخطيط الإثني هذا الاحتياط الواسع من الأرض وخلّوها من السكان اليهود، وانقضت عليه من خلال تفعيل شتى القوانين والإجراءات والتخطيط المركزي واللوائى. وأخذت تُحكم الخناق على مناطق المراعي والزراعة وعلى انتشار البيوت العربية والخيم البدوية في المنطقة. وبشتى المضايقات والأحاييل جرى الاستيلاء على الأرض ومصادرتها لصالح التطوير والتحرش وفتح الشوارع، مع الحرص على تمرير خط التطوير، ليس في الأراضي العامة وإنما في الأراضي التي يملكها العرب. أما الحدود بين الأرض الزراعية وأرض البناء فهي حدود هلامية وسائلة ودائمة التغير، فكلما يتم الاستيلاء على أرض زراعية عربية ونقل ملكيتها لبلدة يهودية مجاورة ينتقل الحد- الجدار الفاصل بين نوعي الأرض، بين ليلة وضحاها.

هذا هو أساس التخطيط المدني في إسرائيل بما يخص مناطق سكنى وتجمع العرب في البلاد- في الجليل والمثلث والنقب، وحتى في المدن المختلطة (اليهودية- العربية). ولا يكتفي أخطبوط التخطيط الإثني بهذا، فالعرب غائبون عن عضوية لجان التخطيط اللوائية التي تتجاهل أن نسبتهم من عدد السكان في المنطقة تصل في لواء الجليل، مثلاً، الى 51% من مجمل سكانه. لكن يوجد لهم **عضوان** فقط من أصل 17 عضواً في لجنة التنظيم والتخطيط للواء. وتوجد في إسرائيل لجان تنظيم محلية لمئات البلدات، لكن هذه قائمة في 6% فقط من البلدات العربية مقابل 55% في البلدات اليهودية. وحتى اللجان المحلية تبقى في نهاية المطاف تابعة للجان اللوائية والمركزية. ولا توجد خرائط هيكلية للعديد من القرى العربية، بما فيها طبعاً عشرات ما يسمّى بـ"القرى غير المعترف بها".

يتم هدم البيت العربي لأنه مبني بدون ترخيص، لكن لا توجد أحيانا خارطة هيكلية مقررة للبلدة تحدّد حدود منطقة البناء. وفي حال وجدت خارطة مصادق عليها، فهي غالباً خارطة تجمّدت حدودها منذ عقود، بينما تضاعف عدد سكان القرية بعشرات النسب المئوية. وعلى

السلطة المحلية أن تعبر طريقًا طويلًا من الآلام والبيروقراطية حتى يتم إقرار خارطة هيكلية جديدة لها. ويجري هذا بعد تقليصها من قبل لجنة التنظيم والتخطيط اللوائية، وبعد التأجيل والمماطلة والتسويف في إقرارها إلى ما يقارب العقد وأكثر منذ تقديمها من قبل السلطة المحلية العربية، لدرجة أن بعض السلطات العربية حين استلمت الخارطة المصادق عليها، بعد مرور سنوات عديدة على تقديمها، وجدت نفسها مضطرة لبدء العمل على إعداد خارطة هيكلية جديدة. علمًا أنه ما من خارطة هيكلية جرى إقرارها للبلدات العربية لبتت حقًا وكاملًا احتياجاتها الآنية والمستقبلية وتماهت معها ولاعتمتها، لأن التخطيط للعرب تخطيط مشوّه ومصاب بداء الإثنية العنصرية وتهويد الحيّز - المكان - العام والخاص.

هدم البيوت "غير المرخصة" عملية أمنية بوسائل عسكرية

تحل الدولة قضية المباني العربية "غير المرخصة"... أمنياً، عن طريق الشرطة والوحدات الخاصة والجرافة والبلدوزر. يقوم هؤلاء بهدم البيوت، وتتم عملية الهدم في جنح الظلام أو في ساعات الفجر الباكر، دون إنذار وإبلاغ أصحابها مسبقًا بوقت الهدم. تدخل العشرات وأحيانًا المئات من قوات الشرطة وحرس الحدود والقوات الخاصة وسياراتها، وهي مدججة بمختلف الأسلحة الخفيفة وبالعصي وبقنابل الغاز والدخان وبآليات الهدم الثقيلة. يغلقون مداخل ومخارج وشوارع المنطقة التي يقع البيت ضمنها ويفرضون الحصار عليها ويجعلونها أشبه بمنطقة عسكرية مغلقة. يقتحمون البيت وسط وابل من قنابل الغاز، ويضربون من يواجهونه في طريقهم ودخل البيت بالعصي ويطلقون الرصاص. تقع عادة عدة إصابات وحتى جرحى وحالات اختناق. يمنحون العائلة وقتًا قصيرًا لإخراج مقتنيات ثمينة من البيت على جناح السرعة، ثم يهدمون البيت على ما تبقى فيه من أثاث ومعدات كهربائية ومقتنيات وسط عويل وصراخ الآباء والأمهات والأطفال.

تبقى قوات الشرطة، عادة، لساعات في البلدة بعد عملية الهدم لحفظ "الأمن" ولفرض هيبة "دولة القانون" و"تربوية" واعتقال كل من تجرأ على مواجهة عملية الهدم والاحتجاج

عليها. فالعنف البوليسي قرار مسبق، وهو غير مرتبط بتأنا بتعرض الشرطة للاعتداء من قبل المواطنين. ويكون على العائلة التي جرى هدم بيتها، عدا عن دفع فواتير مخالفة قانون البناء، أن تدفع أيضا تكاليف عملية الهدم التي تصل الى مبالغ طائلة. إذ أن العائلة رفضت تنفيذ الأوامر التي وصلتها سابقا بهدم بيتها بأيديها، و"اضطرت" الدولة الى تجنيد هذا الحشد من قوات الأمن والسيارات والمعدات الثقيلة لتنفيذ أمر الهدم.

وهكذا تفرض رهبة "القانون" بالوسائل اللا قانونية. لكن حاجة الناس للمسكن مسألة حياتية معيشية، لذا يلجأ العديد من أصحاب البيوت المهدومة الى إعادة بناء بيوتهم، من خلال تضامن أهالي القرية. وتعود قوات الشرطة وتكرر عملية الهدم ثانية وبالوحشية المعهودة. لذلك ما من داع لاستغراب القارئ حين يقرأ الشهادات الميدانية التي سنوردها فيما بعد على لسان أصحاب البيوت المهدومة. يقولون: "حاصرنا القوات العسكرية" و"قام الجنود" بهدم البيت، ولجأ أفراد "الجيش" الى "التكسير والضرب وإلقاء القنابل". أي لا يسمونهم "شرطة" أو "قوات حفظ النظام" أتت لهدم بيت تنفيذًا "للقانون"، وإنما جيشًا أتى لاحتلال قريتهم من جديد، من خلال عملية عسكرية عنيفة ضد الأهالي.

وكانت اللجنة الحكومية برئاسة القاضي أور، التي قامت بفحص أحداث "هبة أكتوبر" (الأقصى) في أكتوبر 2000، قد نبّهت وأوصت في تقريرها بأن "على الشرطة أن تدرك أن الوسط العربي ليس عدوًا ولا يجب التعامل معه على هذا الشكل، وعليها أن ترفع مستوى الحوار بينها وبين قيادة الجماهير العربية، وأن تهتم بترسيخ الوعي لدى كافة المستويات في الشرطة الى الحاجة للمعالجة الهادئة والمعتدلة في كل ما يتعلق بالوسط العربي، ولاقتلاع النظرة غير الموضوعية تجاهه".

لكن لم تحرص لا السلطة التنفيذية ولا قيادة الشرطة على تنفيذ ذلك التنبيه-التوصية.

الحق في السكن الكريم حق أولي ضمنته الشرائع الدولية لحقوق الإنسان

بناءً على كل ما سبق، تؤكد "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" أن قوانين وتشريعات وإجراءات وممارسات دولة إسرائيل بما يخص مسألة الأرض والإسكان تتضح بالعنصرية. وذلك لأن لبّ وجوهر هذه التشريعات قائم على أساس تفضيل إثنية على أخرى. وسياسة إسرائيل تجاه مسألة الأرض والإسكان وهدم البيوت خير دليل على أن المواطنين العرب محرومون عملياً من المواطنة المتساوية.

وتعتقد "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" بأن هكذا سياسة عنصرية تجاه المواطنين العرب، بما يخص الأرض والإسكان، هي سياسة منافية لأبسط حقوق الإنسان وخاصة الحق في المساواة في السكن والملكية والعمل والتطور، بغض النظر عن الانتماء القومي. وهي سياسة تلامس الفصل العنصري- الأبرتهايد وذات ملامح "جيتوية"، إذ إنها تعتمد ليس فقط التمييز القومي والمدني كسياسة رسمية، وإنما تقصد وتوطد الفصل بين تجمعات اليهود والعرب، وتطور وتوسع التجمع اليهودي وتحصر الوجود العربي في معازل مخنوقة ومحاصرة.

وتنوّه "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" الى أن أزمة الإسكان لدى العرب هي نتاج للسياسة الرسمية العنصرية تجاههم. وهي لا تقتصر على كونها أزمة نقص صاخر في الأرض للبناء وفي المسكن، وإن كان هذا أساسها وجوهرها، وإنما هي أزمة تولد أيضاً أزمات في شتى مجالات الحياة، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. لأن خنق البلديات العربية في حيّز ضيق وإقامة بلدات ومدن يهودية كبيرة وعصرية ومتطورة في الحيّز العام المفتوح بين البلديات العربية، يعني فرض التخلف الاقتصادي والاجتماعي على العرب، وجعل مركز التطور الاقتصادي والصناعي والزراعي والتجاري والخدماتي والإداري والعلمي والثقافي والترفيهي في البلديات اليهودية، مقابل تهيمش العربية وجعلها تابعاً مازوماً لتلك،

إضافة إلى تفجّر قضايا وسلوكيات وأمراض اجتماعية داخل "غيتواتهم"، بما فيها الفقر والبطالة والعنف والجريمة وتعاطي المخدرات...

لم تصمت الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل إزاء هذا التمييز والغبن الصارخ بحقها، بخصوص قضايا الأرض والإسكان، من قبل دولة إسرائيل وحكوماتها المتعاقبة، بل خاضت وما زالت، شتى النضالات ضد السياسة العنصرية. وكان أبرز هذه النضالات إعلان الإضراب العام للجماهير العربية في الثلاثين من آذار 1976 المعروف باسم "يوم الأرض"، حيث سقط ستة شهداء عرب وعشرات الجرحى. ويُذكر تقاقم أزمة السكن واستمرار مصادرة وتهويد الأرض بانفجار نضالات حادة بهذا الخصوص في السنوات القادمة.

لذلك تناشد "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" المجتمع الدولي، وكل المؤسسات العالمية والإقليمية التي تُعنى بحقوق الإنسان، بأن تعلن تضامنها مع حق المواطنين العرب بالمساواة القومية والمدنية بكل ما يخص الأرض والمسكن، وأن تشكل ضغطاً عالمياً على إسرائيل لإلزامها بالانصياع للإعلانات والعهود والمواثيق والتشريعات الدولية لحقوق الإنسان بهذا الخصوص.

وننوّه، أخيراً، الى أن شتى الإعلانات والعهود الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" نصّت على الحق في السكن كحق أساسي وجوهري ومحوري في مجمل منظومات الحقوق. إذ "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق"، ويجب ضمان تحررهم "من الفزع والفاقة"، ومنع التمييز بحقهم "بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين"، وضمان أن يكون "كل الناس سواسية أمام القانون"، وأن تكون "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة... ولكل شخص حق التملك... ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسّفاً".

وحرصت العهود الدولية بخصوص الحقوق المدنية والسياسة، وكذلك بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على إيراد "الحق في السكن" كحق إنساني أساسي. وطالبت بتوفير السكن "لجميع الناس" لضمان "أمنهم الشخصي وخصوصيتهم وصحتهم وسلامتهم وتوفير مستوى معيشة لائق لأسرهم". ونوهت تلك العهود الى أن "الحق في السكن" لا يعني مجرد "المأوى تحت سقف"، وإنما يعني "الحق في العيش في سكن مناسب وكاف بدون تضييق وتقييد، وبسلام وأمن وكرامة".

شهادات ميدانية

مجد الكروم في الجليل:

هدموا لهم بيوتهم... حلمهم أصبح الملجأ عش زواج

"قرينتنا مجد الكروم محصورة بين الشارع الرئيسي العام من جهة الجنوب وسفح الجبل من جهة الشمال، وصلت بيوتها إلى هذين الحدين الممنوع اختراقهما. وهي قرية مليئة ببيوتها المتلاصقة وأحيائها مكتظة. ولا توجد فيها بيوت ولا أرض بناء للبيع، ولم تبني فيها الدولة أي مشروع إسكاني وعمارات شقق للبيع. كبر ابني إبراهيم وأراد الزواج. بنيت له بيتاً في حقل زيتوني، على أرضي الزراعية الملاصقة لآخر بيت في القرية، فقامت السلطات بهدمه". هكذا لخص لي السيد قاسم قدّاح- أبو إبراهيم- قصة هدم بيت ابنه إبراهيم في شهر تشرين أول عام 2007.

أبو إبراهيم في الثامنة والخمسين من عمره وأب لعائلة من تسعة بنات وأبناء. هو عامل بسيط اشتغل وما زال كعامل جنائن وعامل صيانة. وأعال عائلته ذات الأحد عشر نفراً، والتي تقطن بيتاً لا تتعدى مساحته الـ70 م²، في حارة "العين" في مجد الكروم. وهذه الحارة مكتظة جداً، ويكاد يتعذر دخول السيارات إلى أزقتها الضيقة.

اتصلت بابنه إبراهيم. اتفقنا، حسب طلبه، أن نلتقي في حقل الزيتون على أنقاض بيته المهدم. عبرت في طريقي للحقل طريقاً غير معبّد لحيّ يوجد فيه ما يقارب الثلاثين بيتاً. علمت لاحقاً أن كل تلك البيوت غير مرخصة. لكن لم ينقرر هدمها حتى الآن، لأن المفاوضات الجارية مع السلطات المسؤولة ستقود إلى ضم منطقتها إلى مسطح البناء. نسير بضع خطوات إضافية فيصعقنا المنظر الذي يتكشف لنا...

بيت مهدم وسط حقل زيتون أخضر. بقايا الردم ما زالت ظاهرة للعيان، مع أنه مرّت على تاريخ الهدم خمس سنوات. لم يهدموا العمدان المنخفضة للأساسات ولا سقفها الإسمنتي- قاعدة وأرضية البيت، واكتفوا بهدم حيطان وسقف البيت. وعلى أرضية البيت

الإسمنتية كان في انتظارنا إبراهيم ووالدته فاطمة (أم إبراهيم) وزوجته ريم وابنتاه شهد وياسمين.

هنا كان يقوم بيت بمساحة 160 م². هنا احترقت توفيرات ومدّخرات وشقاء عمل وأحلام عقود، بالإضافة الى سنوات من التقدير وشدّ الأحزمة وتخفيض الصرف حتى على الطعام... لجمع القرش وراء القرش لبناء البيت وتحقيق الحلم. إبراهيم، وهو من مواليد سنة 1981، ترك المدرسة بعد أن أنهى الصف الثامن الابتدائي فقط، ونزل الى سوق العمل الأسود الشاق وهو ما زال ولدًا يافعًا.

إبراهيم كوالده يحب الحديث عن الجوهر وعن أساس المشكلة. يؤشر لي بيده إلى المنطقة التي تحيطنا من كل الجهات، ويشرح: "كل هذه الأراضي فوق حقل الزيتون وعلى امتداد النظر من الجهة الشمالية لقريتنا، تابعة للمجلس الإقليمي "مسجاف". هي من مناطق نفوذه مع أن مستوطناته اليهودية الصغيرة تبعد عنا مسافة سفر نصف ساعة. لكن الدولة تخصص الأرض الاحتياط من الجهة الشمالية والشمالية الغربية لقريتنا لمسجاف وترتبط الأرض به هوائيًا".

في الجهة الجنوبية وعلى سفح جبل تلوح مستوطنتان: سوليت وغيلون، وتوجد لقرية مجد الكروم أراض ضمنهما. لكن مجد الكروم عربية وأراضيها هناك زراعية، وأصبحت للبناء باستيطان اليهود عليها. ثم من الممنوع على القرية أن تبني في الجهة السفلى من الشارع الرئيسي العام. لكن هذا مسموح ليس فقط للقرى اليهودية، وإنما- (أنظر للجهة الجنوبية الشرقية، يقول لي إبراهيم)- أيضًا لمدينة كرمئيل الكبرى التي ابتلعت غالبية أرض الاحتياط لأرض الشاغور العربية بما فيها أراضي مجد الكروم.

يتعذر فهم "المنطق" الذي يقود إلى هدم بيت إبراهيم المبني على أرضه في الجهة الغربية من القرية. تقع هذه الجهة ضمن منطقة نفوذ مجد الكروم ولا تقوم بقربها ولا حتى بعيدًا عنها أية مستوطنة يهودية، ولا توجد تخطيطات لإقامة مستوطنة كهذه. ولن يُفتح فيها شارع عام ولن يمرّ بها خط قطار في المستقبل البعيد، (كل هذه "مبررات" وحجج منعت

توسيع مجد الكروم بالاتجاه الجنوبي). لذلك يتساءل إبراهيم: ماذا يريدون مني؟ لست بمخالف للقانون بطبعي ولا بسارق أو غازر أو معتد على أرض أحد. هم اعتدوا عليّ وعلى قريتي كلها وهدموا بيتي المبني على أرضي.

تعلق زوجته ريم بسخرية: كما يظهر نحن معتدون ومجرمون لمجرد ولادتنا عرباً في دولة اليهود. لكننا دخلنا البلاد من أكثر الطرق شرعية، من أرحام أمهاتنا. قوانينهم هي غير الشرعية. وتضيف: هذه المنطقة وزيتونها ستدخل مستقبلاً وربما قريباً مسطح القرية.. هذا ما تؤكد الخارطة الهيكلية للمجلس التي ترفض السلطات الحكومية إقرارها حتى الآن، رغم مرور سنوات على تقديمها. ويؤكد إبراهيم: ما من حلّ أمام الدولة إلا التجاوب معنا، إذ لم تتبق أرض احتياط للقرية لغرض البناء. مسطح بلدتنا اليوم هو المسطح ذاته لسنة 1977 والذي هو أصلاً مسطح ضيق ونتاج مصادرة رهيبة سابقة للأراضي. والأنكى من ذلك أن عدد سكان قريتنا كان وقتها سبعة آلاف نسمة، أما اليوم فعددهم هو خمسة عشر ألفاً وبقي المسطح على ما هو.

أم إبراهيم تعلق بين الحين والآخر بأن "حاكمك.. ظالمك، فلن تشتكي". هي لا تشكو، وتتمتم أحياناً: "لا أتمنى لأحد، لا لصديق ولا حتى لعدو أن يحدث معه ما حدث معنا". هي ما زالت تعيش الصدمة، إذ كانت شاهد العيان على عملية الهدم. هكذا أيضاً زوجها، الذي يعاني من ارتفاع ضغط الدم حتى يومنا هذا، واحتاجه الأمر شهوراً حتى يعود إلى طبيعته.

في حديث منقطع مع أبو وأم إبراهيم، وهذا ما أكده أمامي شهود عيان عديدون لعملية الهدم من الجيران، تتضح الصورة التالية: عملية الهدم، حسب الاصطلاحات التي يستعملونها، هي "معركة" و"حرب" بمشاركة "قوات الجيش" وفق خطة "قيادة الأركان" التي أعلنت عن منطقة حقول الزيتون "منطقة عسكرية مغلقة"، و"حاصرت القرية" وقامت "بالاقتحام المفاجئ بدون إنذار مسبق، وفي جنح الظلام وبسريرة مطلقة".

أحسّ الجيران بضجيج الآليات "العسكرية" قرب حقل الزيتون. كانت الساعة تشير إلى الثالثة فجرًا وكان الليل أسود داكنًا والجوّ ماطرًا. أخبر الجيران أبو إبراهيم وأم إبراهيم بالأمر هاتفياً. نهضا وأسرعوا إلى الحقل دون أن يوقظا ابنهما خوفاً عليه. شوارع القرية كانت مغلقة، بما فيها الشارع الرئيسي - لا أحد يستطيع أن يدخل أو يخرج منها إلا قوات الشرطة وحرس الحدود. جمع هائل من أفراد الشرطة مدجج بالأسلحة والعصي وبقتابل الغاز وبالكلاب وبفرقة الخيالة، وبمعدات وآليات ثقيلة للهدم. دخلوا حقل الزيتون و"احتلوه" متوجهين نحو البيت، واقتلعوا في طريقهم أشجار زيتون لإفساح المجال لعبور الآليات الثقيلة. أناروا المنطقة وانقضوا على البيت.

كان أبو إبراهيم وزوجته مع قلة من الناس قد أحسّوا بالعملية، يقفون على سطح وشرفة أحد البيوت المجاورة ويصرخون ويولولون. وكان همّ أبو إبراهيم منع الناس من الدخول إلى الحقل: "في الأملاك ولا في الأرواح يا جماعة". هو فهم أنه بهذا الحضور وفي هذه الساعة من الليل وفي مواجهة كل هذا "الجيش"... أصبحت "المعركة" غير متكافئة، ومن الأفضل خسارة البيت لا سقوط الجرحى من أهل قريته. أما أم إبراهيم فببّين نوبة إغماء وأخرى كانت تستجدي مولولة: "لا توقظوا إبراهيم، لا تخبروه، لا أريده شهيدًا. بعد أشهر سنحتفل بزواجه".

انسحبت القوات بعد أن أتمت العملية وبلغت عن تنفيذها "بنجاح وبسرعة". لم يسقط جرحى، ولم يقع تكسير عظام للأيدي والأرجل، ولا اعتقالات. ولا تخريب وتكسير آثاث البيت ودفنه تحت الركام. وذلك لأن البيت يقع على طرف القرية ولم يكن مسكونًا، وجرى هدمه في ساعات الليل دون تجمّع الأهالي في المنطقة. حدث كل ذلك قبل ثلاثة أشهر من الموعد المقرر لزواج إبراهيم وريم.

يسكن اليوم إبراهيم وزوجته ريم وطفلتاهما شهد وياسمين في بيت الأهل، أبو وإم إبراهيم. هناك، على سقف البيت القديم والمخنوق، بنى إبراهيم غرفة يجاورها مطبخ صغير وزاوية أخرى أصغر للجلوس. لكنهم يقضون أغلب وقتهم بعد ساعات العمل، وفي

أيام الراحة في أشهر الصيف، على أنقاض بيتهم المهدم، على أرضيته الإسمنتية. وهنا أيضا يتناولون أحيانا الطعام الذي يجلبونه من "بيتهم" في حارة العين.

"كبرت" ابنتهما الطفلة **شهد**، أصبح عمرها ثلاث سنوات تقريبا. تسرح وتمرح شهد على سطح البيت، وتداعب أختها **ياسمين** ابنة السنة تقريبا الجالسة في حضن الأم ريم. ثم فجأة تختفي عن العيون وراء جدار عند طرف المسطبة. حين تعود تبلغنا دون أن نسألها: "هذا البيت أحلى وأوسع". ثم تلاحق والدها بالأسئلة: "يايا، ليش هدموا بيتنا هذا؟" و"يايا، وينتا بذك تعمّره؟". يتأوه إبراهيم عميقا ويلهيهها بالمداعبة. تختفي شهد من جديد ...

يفاجئني إبراهيم بتحدّيه لي: "يا أستاذ، تفضل اشرح لطفلة لماذا هدموا بيتها، ولماذا لا يستطيع والدها أن يبنيه من جديد؟". لذتُ بالصمت. ثم انفلتت عقدة لساني وصرخ صمتي متفلسقا: "خذها الى مبنى الحكومة ودعها تسأل الوزراء هناك هذا السؤال. سنرى إذا كان بإمكان هؤلاء تقديم جواب على سؤال طفلة".

لم أقتنع بجوابي، ولم أقنع إبراهيم. هربت من الموضوع وقلت له: "قل لي أين تختفي ابنتك بين الحين والآخر؟". أخذني بيدي الى طرف المسطبة، فوجئتُ بوجود غرفة صغيرة هناك ولها باب، كان يظهر لنا من موقع جلوسنا فقط جدار منها. شرح لي إبراهيم: هذا هو ملجأ البيت، جدرانه سميكة جدًا ومن الباطون المسلح بالحديد، ولم تقم قوة الشرطة بهدمه، لأن هدمه صعب ومكلف ويستغرق وقتًا طويلاً ويحتاج الى آلات خاصة، ولم يخطر ببالها أننا قد نستعمله. دفع إبراهيم باب الملجأ... وقفتُ مشدوهاً، علت ابتسامة انتصار على وجه إبراهيم وعلى وجهي أيضا. يوجد داخل الملجأ سرير زوجي، وزاوية صغيرة لمطبخ. الى هنا يهرب إبراهيم وريم مع طفلتيهما للراحة و... للنوم في أيام العطلة. هدموا لهم بيتهم لكن ما زال "بيتهم" - حلمهم - قائماً وعامراً في ملجأ.

تمتلئ فجأة أجواء المكان وخياشيمنا ورؤوسنا بأريج "شهد" وبعطر "ياسمين". وأتخيل الزوجة ريم تركز جذلة نحو الحقل لتعيد زرع أشجار زيتون اقتلعها العسكر. وأتخيل الجد أبو إبراهيم يقول: ألم أقل لكم بأني لن أسمح، كجدنا النبي إبراهيم بتقديم

عائلتي ضحية، على مذبح العنصرية والهدم والتهويد؟ وأتخيل الجدة فاطمة تُطلق زغاريد الفرحة، علمًا أنها كانت قد "قطعت" نفسها عن الفرحة منذ أن هدمت قوات الترح البيت. أما إبراهيم فيهمس في إذني: "ليس هذا هو عش الزوجية الذي حلمنا به- أن نعيش في ملجأ! لكن حقنا في العيش أقوى من هدمهم للحياة. كل قرينتنا أصبحت أشبه بسجن مكتظ ومحاصر، لذلك ما من غرابة في أن يصبح الملجأ عشًا لزواجنا ولسكننا".

أما أنا- الشاهد الراوي- فحدثت نفسي: "يهدمون بيت المواطن العربي فيهدمون أسطورة ديمقراطيتهم. يصادرون أرض العربي فيؤكدون كون دولتهم دولة عنصريها لا دولة مواطنيها. يواصلون جريمة اقتلاع العرب من وطنهم و"تنظيف" الوطن من عربيه فيزداد تشبث العرب بالسكن وبالبقاء في وطنهم، على أرضهم، حتى في بيت مهدوم".

في المثلث في أم الفحم:

صرخة الإسمنت لبيت مهدوم في وطن ترجموه للعبرية

تلة كبيرة من الكتل الباطونية متراكمة فوق بعضها البعض، الكتل الأكبر في أعلى ومركز التلة والأصغر متدرجة نحو الأطراف من الجهات الأربع. يتسمّر نظري على كتلتين كبيرتين في واجهة تلة الباطون هذه، فوق بعضهما. طرفاهما الخلفي متلامسان وملتصقان، أما الأماميان فمتباعدان كعمق مفتوح. أتذكر لوحة "صرخة" لفنان رسمها على شكل فم مفتوح تعلوه عيان مفزوعتان. أبحث عن العينين. لم أجدهما، لكني رأيت قضبان حديد بارزة نحو الأعلى من بين تلك الكتلتين، ومن بين أنقاض كل تلة الباطون. أحدث نفسي: الباطون يتكلم، يصرخ، ويبث صرخته عبر أنتينات الحديد. فهل يسمع العالم صرخته ويلتقطها؟

لا يجوز أن تخص كل هذه التلة من كتل باطونية بيتاً واحداً. يأتيني الجواب بأنها تخص عمارة، مبنى من ثلاثة بيوت. هذا بيت الوالد والوالدة ماجد وخولة محاجنة، وهذا بيت الابن محمد، وهذا بيت الابن محمود. ركام ثلاثة بيوت متراكمة فوق بعضها البعض، في الطرف الغربي الجنوبي لحيّ "عين إبراهيم" في مدينة أم الفحم، على الجهة الغربية الجنوبية من أرض الروحة. توجد بيوت عامرة من شرق وغرب وشمال (خلف) هذا البيت. وحده بيت (عمارة) ماجد محاجنة وابنيه هو المهدم، قبل أن تنتهي كلياً عملية البناء وقبل أن يقطنه أحد. البيوت العامرة القريبة غير مُرخصة أيضاً، وهي مقطونة. لكن كما يظهر قرّر من قرّر في دائرة التنظيم أن يضع حداً لبناء أي بيت جديد في المنطقة، وأن يردع كل من يفكر بهذا. فهذا يجب أن تنتهي حدود أم الفحم حتى لو اختنقت في مسطح بنائها القائم.

أثفنت حولي متفحصاً المنطقة. نحن - (أفراد من عائلة محاجنة من أهالي أم الفحم وكاتب هذه السطور) - نفق في منطقة عالية بعيدة عن الشارع الرئيسي لأم الفحم. تمتد

أمامنا أراض مفتوحة على مدّ النظر جنوبًا وغربًا، يلامس امتدادها البعيد الشارع الرئيسي لوادي عارة. أما من الجهة الغربية للبناء المهديم فتمتد أراضي الروحة المفتوحة المزروعة بالأشجار، خصوصًا الزيتون، وبالأحراش والنباتات البرية. أصرخ صرخة الإنسان الحي، لا صرخة الباطون وحديده: بحق الشيطان، مَنْ وماذا يضايق وجود مبنى في هذا الفضاء الفسيح؟! أية سياسة حقودة مجنونة هذه التي تشرعن هدم مبنى هنا بالذات؟

يجيبني الوالد ماجد: لا يضايق بيتنا أحدًا، لكنه بيت عربي ويقع على طرف أرض الروحة. ويذكرني الابن محمد بـ"هبة الروحة" عام 1998 لأهالي أم الفحم. يومها انتفض الأهالي ووقعت صدمات مع قوات الأمن وسقط جرحى، احتجاجًا على قرار السلطات بمصادرة أراضي الروحة القريبة من أم الفحم بمحاذاة عين إبراهيم، واعتبارها أرضًا حرشية وخضراء. علمًا أن ملكية تلك الأراضي تعود للمدينة وضمن مسطح نفوذها، بل ويملك بعض الأهالي بعض قسائمها ملكية خاصة. ثم في هذه المنطقة "الحرشية الخضراء" كان يوجد معسكر كبير للجيش ومركز تدريب لجنوده. أسفر كفاح الأهالي وتضامن عرب البلاد معهم عن استرجاعهم لـ3000 دونم، وعن نقل المعسكر بعيدًا باتجاه الغرب. لكن الأرض التي استعيدت تعتبرها الدوائر السلطوية المسؤولة أرضًا زراعية، وترفض حتى اليوم طلب أهالي المدينة وسلطتهم البلدية المحلية بتحويلها، أو حتى جزء منها، لأرض بناء.

يبلغ عدد أفراد عائلة ماجد محاجنة تسعة أنفار، الأب والأم وسبعة أبناء. تقطن العائلة في بيت صغير في أم الفحم في حي قديم مختنق بكثافته السكانية وشوارعه الضيقة. كبر محمد ومحمود وقررا الزواج. لا توجد أراض داخل مدينة أم الفحم للبيع.

اضطرت العائلة لشراء قطعة أرض على الطرف الغربي الجنوبي من حي عين إبراهيم. هي تعرف أن الأرض زراعية، علمًا أنه لا توجد زراعة فيها وتقع على طرف حي سكني. ثم توجد بيوت مسكونة في جهات ثلاث من قطعة الأرض، وإن كانت غير مرخصة بعد. والمعطيات المتوفرة لدى البلدية، وحتى تلك المتسرّبة من مكتب حاكم لواء المنطقة، تُطمئن بأن المفاوضات والاتصالات تشير إلى إمكانية شبه مؤكدة وقريبة بإدخال

المنطقة التي تقع فيها قطعة الأرض ضمن مسطح البناء للمدينة وإلغاء اعتبارها أرضاً زراعية. خططت العائلة لبناء مبنى على الأرض لثلاثة بيوت بمساحة إجمالية هي 500 م². بيتان للابنين المقبلين على الزواج، وبيت للوالدين وبقية أفراد العائلة لتخليصهم من ظروفهم السكنية الصعبة في بيتهم القديم.

بدأت العائلة ببناء البيت، وبدأت المشاكل والإخطارات من قبل دائرة التنظيم بوجود إيقاف البناء. يقول أبو محمد: بدأت المشكلة، ومعها قلقه المتزايد، بإحالة ملف القضية الى لجنة التنظيم اللوائية (حيفا) ومنع لجنة التنظيم المحلية (لوادي عارة) من بحث القضية. لوائية حيفا لجنة يهودية بغالبية ساحقة لأعضائها وتتعامل معنا - يتابع الوالد- بنشوفة وبحرفية قاتلة ولا تفقه خصوصيات بلدتنا وأزمة الأرض والسكن فيها، ويهمها في الأساس تنفيذ المخطط اللوائي للمنطقة ككل، والمتجانس مع المخطط المركزي التهويدي وسياسة الدولة تجاه العرب. أما اللجنة المحلية فلجنة عربية بغالبية أعضائها وعلى وعي تام بالأزمة الإسكانية لكل البلدات العربية في وادي عارة وبمطالبها لتوسيع مسطحات البناء، وبالمفاوضات الجارية بهذا الخصوص.

عاشت العائلة سبع سنوات من المرارات، وهي تبني بيوتها. وخاضت العديد من المحاولات والاستئنافات ضد قرارات إيقاف البناء و/أو الهدم، في محكمة الصلح والمحكمة المركزية... ووصلت حتى الى محكمة العدل العليا. وحصلت، أكثر من مرة، على تجميد قرارات هدم سابقة وإعطاء مهل إضافية الى سنة على أمل أن تتم خلالها تسوية المسألة.

لكن مع الانتهاء من بناء هيكل البيوت الثلاثة، بما فيه السقف الأعلى للمبنى، وعدم الانتهاء من بحث الموضوع واتخاذ القرار بخصوص تحويل الأرض الزراعية الى أرض بناء.. أصبحت القضية متى سيتم الهدم. حدث ذلك الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا من تاريخ 3.1.2011، دون إنذار مسبق بالموعد، والناس في منطقة المبنى وفي أم الفحم عموماً نيام. أتت قوات أمن النظام، متسترة بالظلام، بفرقها الخاصة ووحدة مكافحة الشغب وتعداداتها، وبمعداتها المعهودة (ذكرنا كيف تتم عملية الهدم بالتفصيل في شهادات أخرى

في الكراس). ثلاثة بيوت في مبنى واحد لعائلة واحدة من ثلاث عائلات ... أصبحت ركام تلة من باطون مهدوم.

لاحظتُ أن أفراد العائلة لا يتحدثون بنغمة عاطفية حادة وتصويرية دافئة عن مصابهم ومصيبتهم. كلامهم مختصر وفيه حتى بعض البرود والجفاف. تعبر وجوههم عن حزن وانقباض وحرارة دفيئة. صارتُ محمد بهذا فأجابني: "لقد انطفت حاراتنا ونشفت حلوقنا، وتحطمنا اقتصاديًا ومرضيًا. صرفت العائلة مليوني شافل (الدولار يساوي تقريبًا أربعة شواقل) على إعداد خرائط الدار وبنائها وعلى مصاريف أخرى بما فيها المحاكم. عشنا سبع سنوات من القلق والمرارة والعذاب. أصيبت الوالدة إثر عملية الهدم، بمرض السكري والضغط العالي. أصيب الوالد بمرض في القلب وبتوسّع في الشرايين. فقد جسده حيويته، وجهه دائم الشحوب وينتفض في الليل قلقًا من منامه. أرسلت لنا السلطات مؤخرًا تليغًا بأنه علينا أن ندفع غرامة 150 ألف شافل أجرة هدمها لبيوتنا. وأخبرونا أن هذا لا يشمل أجرة أفراد الشرطة ووحداتها، وأنه سيصلنا قريبًا تليغ بالمبلغ المطلوب من الشرطة. تزوجنا أنا وأخي محمود وانتقلنا للعيش في شقتين مستأجرتين تلتهم أجرتهما أكثر من ربع دخلنا الشهري".

أخذ الابن محمود بيدي وتسلقنا معًا تلة الردم من الباطون وقضبان الحديد حتى وصلنا الكتلتين الكبيرتين - الفم المفتوح، في أعلى التلة. وقفنا على سطح الشفة العليا من الفم الإسمنتي، وكأننا نقف على سطح العالم أو ننظر من خلال شباك طائرة الى الأرض تحتنا. تكشف أمامنا شارع وادي عارة، والمفرق الذي يأخذنا يسارًا باتجاه مدينة باقة الغربية، وعلى شمالنا على تلة عالية تشرف على أم الفحم من الجهة الشرقية تظهر مستوطنة "مي عمي" (مياه شعبي). أمامنا باتجاه الجنوب تظهر مستوطنة "كتسير" (الحصاد) الرابضة على ظهر قريتي عرعة وبرطعة. على غربنا، عميقًا وبعيدًا داخل أراضي الروحة "الحرشية الخضراء والزراعية"، يجري التخطيط لإقامة مستوطنة ألونيت (السنديانة).

أما باتجاه الجنوب الغربي فستقوم هناك مدينة يهودية هي "حريش" (الحرث)، في المنطقة على شمال الشارع الرئيسي الممتد من مفرق "مشار هجفول" (حرس الحدود) جنوباً الى كفر قرع وعارة شمالاً. وستكون مدينة يهودية عملاقة لليهود المتدينين، تبدأ بتوطين 50 ألف إنسان فيها مع تخطيط لوصول حجمها السكاني الى 150 ألف مستوطن. سيلتهم هذا الإخطبوط المديني- حريش- مناطق نفوذ وأراضي حرشية وزراعية من مسطحات مفتوحة في المنطقة قرب بلدات عربية في وادي عارة، أو تشكل احتياطاً لتوسيع مسطحات تلك البلدات وسدّ حاجتها الآنية والمستقبلية للبناء والتطوير.

أهبط من عليائي من فوق تلة الردم التي كانت بيوتاً. أودّع أم الفحم. أتذكر في طريق عودتي الى بلدي أن أم الفحم أيضاً أصابها بعض تهجير إبان نكبة 1948. وأصبحت أيضاً مكاناً- ملجأ- لبقايا عرب المنطقة الذين هدمت القوات اليهودية الصهيونية قراهم وهجرت أهلها. ففي أم الفحم يقطن العديد من مهجري- لاجئي قرى اللجون والمنسي وأم الزينات والكفرين وأبو شوشة وجعارة ودالية الروحة وأجزم... وغيرها. وقامت على أراضي تلك البلدات مستوطنات يهودية أو أحراش ومنتزهات طبيعية.

كان عدد سكان أم الفحم عام 1948، ما يقارب الـ 3500 نسمة، ملكوا 145,000 دونم أرض. يبلغ عدد سكان أم الفحم اليوم (عام 2012) 52,000 نسمة، يملكون 25,000 دونم فقط. يتكاثر الناس أضعافاً وتقلّ ملكية بلداتهم من الأرض أضعافاً.

أعود بذاكرتي الى أسماء المستوطنات اليهودية التي قامت وستقوم في منطقة وادي عارة. أترجم تلك الأسماء العبرية الى العربية. وما من غرابة في هذا، فالمواطنون العرب في البلاد يعيشون في وطن جرت ترجمته الى العربية. ترجموا وطني، فلم لا أترجم أسماء مستوطناتهم؟

قمتُ بعملية جمع ووصل بين تلك الأسماء التي ترجمتها، ففاجأتني النتيجة: يقوم حكام دولة "حرس الحدود" (مشار هجفول) "بحرث" (حريش) تاريخ وأرض العرب

وبزرعها "بالسنديان" (ألونيت) الشوكي والبرّي، فيجفون "مياه شعبي" (مي عمي) و"يحصدون" (كتسير) ماضيه وحاضره ومستقبله.

"إبك يا بلدي الحبيب" - هذا هو اسم رواية ألان باتون عن السود في جنوب أفريقيا.
 "الجنور" - هذا هو اسم رواية أليكس هايلي عن السود في الولايات المتحدة الأمريكية.
 "اصرخي يا جذور شعبي" - هكذا سيسمي شعبي روايته. فهل يلتقط العالم بث هذه الصرخة
 من فم مفتوح على تلة ردم لبيوت مهدومة في أم الفحم!؟

المدن المختلطة:

اغتصاب مكان الذاكرة... وذاكرة المكان

المقصود "بالمدن المختلطة"، في إسرائيل، المدن التي يقطنها عرب ويهود، والتي كانت مدناً عربية قبل قيام الدولة، وأصبحت مختلطة، بل يهودية بغالبية سكانها، بسبب تهجير العرب منها إبان نكبة 1948 وتوطينها باليهود الى جانب بقية بقايا عرب يقطنونها. تبلغ نسبة السكان العرب في تلك المدن 8% فقط من عموم المواطنين العرب في البلاد.

المدن المختلطة في إسرائيل هي: **حيفا وعكا ويافا واللد والرملة**. هذه مدن تاريخية وعريقة وساحلية أو تقع على مقربة من ساحل البحر الأبيض المتوسط. الأمر الذي جعلها مدناً هامة استراتيجياً ومطلوبة عقارياً، ومالكة لإمكانيات هائلة للتطور ولأن تصبح مراكز اقتصادية، صناعياً وتجارياً وإدارياً وخدماتياً وسياحياً. وهكذا أصبحت حقاً. إذ اتسعت مسطحات نفوذها وبنائها بنسبة آلاف بالمئة، وابتلعت عشرات القرى العربية المهجرة والمهدومة القريبة منها، وأصبح بعضها عواصم لوائية ومراكز اقتصادية وخدماتية لعشرات البلدات حولها.

كل المدن المختلطة في إسرائيل اليوم، بما فيها الجديدة (نتسيرت عيليت وكرمئيل) بالإضافة الى تلك التي كانت مدناً عربية تاريخية، تتراوح نسبة السكان العرب فيها بين 10-25% على الأكثر. وهذه النسب في تناقص مستمر بسبب التزايد المضطرد لسكانها اليهود، مقابل التضييق على سكانها العرب والضغط باتجاه انتقالهم للعيش في بلدات وقرى عربية.

استولت الدولة على أراضي وبيوت العرب المهجرين في المدن المختلطة (التاريخية)، وحصرت البقية الباقية من العرب فيها في أحياء و"جزر" سكنية ذات ملامح "غيتوية" مختلفة إسكانياً ومهملة ومهمشة خدماتياً واقتصادياً وثقافياً، ومحاطة بأحياء يهودية عصرية. حين ينتقل الإنسان الغريب من حيّ عربي الى حيّ يهودي مجاور ينتابه الشعور وكأنه ينتقل من مدينة إلى أخرى. إذ لم يتم ترميم وتطوير الأحياء العربية ولم تبذل وزارة

الإسكان أحياء عربية جديدة للعرب الذين يتكاثرون... إلا فيما ندر. لذا تتفاقم أزمة الإسكان للعرب في هذه المدن، وتتفاقم معها الآفات الاجتماعية والعنف على خلفية سياسة التمييز والتهميش العنصري.

تترافق مشكلة النقص في الأرض والإسكان للعرب في المدن المختلطة، بمسألة مواصلة هدم البيوت العربية بشتى الحجج. لدرجة أنه بالإمكان القول إن مركز هدم البيوت العربية انتقل تدريجياً منذ ثلاثة عقود، من بلدات الجليل والمثلث الى المدن المختلطة (والى النقب أيضاً). وهناك العديد من القاطنين العرب في تلك المدن اضطروا الى هجرة وبيع بيوتهم في المدينة والانتقال للسكن في قرى عربية (مثلا لا حصراً انتقال الآلاف من عرب عكا للعيش في قرية المكر القريبة).

وكان لا بدّ من أن تقود السياسة العنصرية المتعددة الأشكال والأطوال والممارسات الى هدم البيوت العربية وتهويد الأحياء التاريخية القديمة في المدن المختلطة، ومن ثمّ إلى الهجرة. عندما تقوم السياسة الرسمية المركزية على قاعدة وأسس أثنّة جغرافية وتاريخية وديمغرافية المكان، يصبح الوجود العربي مستهدفاً، ويتم عندها "ترجمة" المكان والوطن كله من العربية الى العبرية، وطمس وإخفاء هويته العربية. ويجري هدم القديم بدلاً من رعايته وإحيائه وتجديده، ويتم على أنقاضه بناء مساكن وفيلات راقية للأثرياء اليهود.

سنورد فيما يلي شهادات عينية عن هدم البيوت في اللد ويافا. وسلاحظ أن الناس يكرّرون في شهاداتهم وبشكل عفوي، الربط بين أزمة الاختناق السكني وهدم بيوتهم وتطوير مدينتهم، وبين نكبة 1948. يقولون إن الدولة لم تُنه بعد الحرب ضدهم رغم مرور 64 عاماً على قيامها. ويُسمّون ما يجري اليوم بحقهم "ترانسفير جديد بأساليب وأدوات مختلفة".

يقول أهل يافا واللد: سنة 1948 هجرنا من أحيائنا القديمة وأسكنونا في بيوت عربية غير مهدومة في أحياء لعرب هجرهم. اليوم يريدون تهجيرنا من جديد من هذه الأحياء

والبيوت بوسائل اقتصادية وبحكم تحكّم قوانين السوق، بعد أن حولوا أحياءنا التاريخية الى سوق عقارية لشركات البناء والإسكان لصالح اليهود.

في سنة 1948 نقّذوا التهجير بأدوات عسكرية، أما اليوم فينفذونه بوسائل "قانونية- قضائية". يومها حصر الجيش مَنْ بقي منا في مدينته، في أحياء ضيقة. اليوم تحاصرنا سلطة البلدية وأنظمتها ودائرة أراضي اسرائيل وشركة "عميدار" للبناء والإسكان القيّمة على إدارة وتأجير مساكن العرب، بحكم إدارتها لأملاك "الغانيين" (أي المهجّرين والملاجئين). هذا عدا ما يجري من محو لمعالم المدينة العربية التاريخية والقضاء على الطابع العربي لبيوتها وهدم بعض أحيائها، وجعلها ملحقًا وحيًا هامشيًا في المدينة اليهودية التي قامت على أنقاضها. هذا **قضاء على مكان الذاكرة... وذاكرة المكان، بحجة التطوير.**

وتوجد لجان حكومية وزارية قطرية وأخرى بلدية محلية تخطط وتعمل على استكمال تهويد المدن المختلطة، وعلى الضغط بقدر الإمكان لتقليص سكن العرب فيها. وهناك لجان شعبية محلية من يهود متطرفين وأصوليين دينيًا تضغط بهذا الاتجاه، وتعلنها صراحة: "نريد تنظيف مدينتنا من العرب"، ويجب "منع بيع البيوت للعرب أو تأجيرهم إياها". يترافق مع هذا سيل لعاب شركات العقارات والاستثمار على "شراء" بيوت وأحياء العرب القديمة بأبخس الأثمان و"تطويرها"، عن طريق هدم بيوتها العربية القديمة وتحويلها الى "فيلات" حديثة لأغنياء اليهود.

حلم اللد:

**القديس جريس يواجه التتين
فيعود الحمام وتختفي الغربان...**

عندما وصلتُ مشارف مدينة اللد، اتصلت هاتفياً بصديق لي فيها سائلاً إياه أن يرشدني لكيفية الوصول الى حيّ "أبو طوق" في المدينة. أجابني أن الأمر صعب وعليّ أن أعبر عدة الثقافات. لذلك من المفضل أن أستفسر من المارة. ثم استدرك قائلاً: اسأل الأشخاص العرب عن حيّ "أبو طوق"، أما اليهود فاسألهم عن حيّ "هيلين كلر".

حدّثت نفسي: ها أنا "أدخل" في صميم مشكلة العرب في المدن المختلطة قبل أن أدخل مدينة اللد. حيّ "أبو طوق" في اللد حيّ قديم من أيام فلسطين، وقائم قبل عقود من قيام دولة إسرائيل. سُمّي بهذا الاسم نسبة إلى عائلة أبو طوق التي كانت تقطنه. جرى تهجير الآلاف من سكان اللد العرب عام 1948، بمن فيهم آل أبو طوق وغيرهم من أهالي الحيّ. استولت الدولة على أراضيه وعلى بيوته بصفتها "أملاك غائبين" واستمكت "دائرة أراضي إسرائيل" الأرض. أما شركة "عميدار" فاستمكت البيوت التي بقي بعضها قائماً ولم يتم هدمها. قامت في الحيّ وعلى أطرافه وامتداداته أحياء يهودية على أرض العرب "الغائبين" (!؟) - أي اللاجئين والمهجرين- وعلى ركام بيوتهم التي جرى هدمها. أصبح اسم الحيّ التاريخي القديم حيّ "هيلين كلر"- على اسم شاعرة يهودية صهيونية. تهوّد الحيّ وتهوّد اسمه... إلا بقية بقايا بيوت عربية ما زالت قائمة فيه.

وصلتُ الحيّ ذا الإسمين، بمساعدة ذرية آل أبو طوق من عرب باقية، وذرية هيلين كلر من يهود قادمة. أصبتُ بالصدمة إذ ما هي إلا مسافة خمس دقائق سفر بالسيارة، وإذ بك تنتقل من عالم إلى آخر، مخلّفاً وراءك بيوتاً وعمارات شاهقة تنتشر بينها وأمامها جنائن خضراء وملاعب للأطفال. أما أمامك فتستقبلك بيوت هزيلة ألحقت بها إضافات بناء-غرف أو مطابخ أو حمامات أو شرفات من أحجار "بلوك" أو تنك أو أسبست، وحتى من شوادير لبناء الخيم. وراءك في العمارات الحديثة يسكن القادمون الجدد من روسيا في الأساس، والعمارات في ازدياد. أمامك يقوم ما هو أشبه بالعشوائيات لحيّ سكني مهمل في بلدة منكوبة بالفقر، يستأجر العرب فيه من شركة "عميدار" بيوت أهلهم العرب المهجرين!

أسير بين الأزقة الضيقة. أصل إلى منفذ ضيق تغمره أشعة الشمس. أعبره. أتجمد في مكاني. يؤشر لؤي أبو عيد بيده إلى الأمام في حركة نصف دائرية ويقول لي: "هذه هي بيوتنا السبعة، بيوت إخوتي وبيتي". أشعر بالاختناق. تتسمّر عينايا على سبعة أكوام من البطون والحديد وحجارة "البلوك"، لا يفصل بين الكومة والأخرى إلا أمتار قليلة.

تظهر من مساحات الفراغ بين كتل الردم في الكومة الواحدة أطراف لحاجيات ليست إسمنتية. أركع على ركبتي وأنظر بين شقوق الكتل الإسمنتية الحجرية. هذا طرف

طقم الصالون. هذا البراد. هذا التلفزيون. هذا طقم غرفة النوم. نحن هنا أكثر، هل ترى- يتابع لؤي كلامه- نعم صحيح، هذه طاولة الحاسوب لابنتي الصغرى، هذه لعبتها. هذا حذاؤها. هذه الأوراق أوراق الكتب والدفاتر المدرسية.

جاءوا، دون سابق إنذار، في الساعة الثامنة من صباح يوم 13.2.2010. قوات كبيرة من الجيش (يقصد لؤي الشرطة وحرس الحدود والقوات الخاصة) مدججة بالأسلحة والعصي وقنابل الغار والكلاب والخيول. قوات يفوق عددها وعدتها ما يجري تجنيده لاقتحام قرية في المناطق المحتلة في الضفة الغربية أو غزة. ونحن في اللد... مواطنون في مدينة مختلطة في مركز إسرائيل"- يضيف لؤي.

هدموا البيوت السبعة على ما فيها من أثاث. لم تفد صرخات الرجال وعويل النساء وبكاء الأطفال بأن يعطوهم فسحة من الزمن لإخراج حاجياتهم من البيوت. سقط جرحى، وجرى تكسير عظام. فقد البعض وعيه، ونُقلوا، بمن فيهم من نساء وأطفال، الى العيادات الصحية والمستشفيات. وجرى اعتقال بعض الرجال ونقلهم الى معتقلات الشرطة بحجة "عرقلة عمل الشرطة والإخلال بالنظام"، لأنهم وقفوا أمام بلدوزورات الهدم في محاولة يائسة منهم لمنع هدم بيوتهم.

تقول الوالدة المسنة، أم الأبناء، "تذكرتُ بلدتنا الحولة. لكن يومها جاءوا لاحتلال فلسطين. أما الآن فجاءوا لاحتلال اللد، رغم أنهم احتلوها سنة 1948 وطرّدوا آل أبو طوق الى الأردن. أتت الدولة اليوم لاحتلال آل أبو عيد، أنا المسنة وسبعة أبنائي مع نسائهم وأطفالهم. كان يسكن في هذه البيوت، سبع عائلات عدد أبنائها 54 ولدًا وبناتًا".

يعود أصل عائلة أبو عيد إلى بلدة الحولة في شمال البلاد. قامت القوات اليهودية باحتلال البلدة وتهجير سكانها من آل أبو عيد الى قرية عكبرة القريبة منها. هكذا خسروا بيوتهم و5000 دونم أرض كانوا يملكونها. ثم تنقلوا بين عدة قرى الى أن استقر بهم الترحال، بصفتهم لاجئين في وطنهم، في حيّ المحطة في مدينة اللد. ومن ثم انتقلوا عام 1956 للسكن في حيّ آل أبو طوق: تسعة أنفار في بيت قديم، من غرفتين ومطبخ،

استأجروه من شركة "عميدار". تسعة أنفار في غرفتين. كبر الابن الأكبر وتزوج، خصّصوا له غرفة من الغرفتين وسكن الأفراد الثمانية الآخرون في غرفة واحدة. ومع مرور الزمن أضافوا بناء غرفتين للبيت القديم.

مع استئجار/ شراء البيت من "عميدار" حصلت العائلة على قطعة أرض واسعة نسيبًا خلف البيت كأرض زراعية زرعوها فيها خضارًا وأشجار فاكهة. كبر الإخوة وأرادوا الزواج وبيوتًا للسكن. أصلًا كانوا قد كفوا عن استعمال الأرض للزراعة. فزراعة قطعة أرض صغيرة في مدينة لا تعيل عائلات. وأصلًا كل المنطقة المحاذية والمحيطة- أرض بناء، تقوم عليها عمارات عالية لتوطين القادمين الجدد من اليهود. إلا هذه الأرض التي بحوزة العائلة: بقيت أرضًا زراعية وسط منطقة بناء من كل الجهات.

تصرّ بلدية اللد على ألاّ تغير هدف الأرض من زراعية الى أرض بناء ما دامت بحوزة العرب. ولا تستطيع العائلات السبع التي خرجت من رحم هذه العائلة شراء دور للسكن في مشاريع الإسكان التي تُبنى... للقادمين اليهود، لذلك لم يتبق أمام أبناء آل أبو عيد الباقين، إلا أن بينوا بيوتهم بأيديهم على أرضهم "الزراعية" في اللد. هكذا قامت سبعة بيوت بين سنوات 1980 الى 2000. بناها الأبناء بأيديهم عشية زواج كل منهم. وها هي تنتصب أمامنا سبعة أكوام من ردم.

أنظرُ الى جهة اليمين، من على كومة الحطام التي أقف عليها والتي كانت بيتًا يأوي سبعة أنفار. يجلس ولد حزين على كومة من ركام البيت سقط واستقر هناك أمام الأشجار ويتطلع الى السماء. "هذا ابني نور، عمره 11 عامًا، كان عمره 9 سنوات حين هدموا بيتنا"- يقول لي لؤي.

أذهب اليه وأسأله: "لماذا تنتظر دائمًا الى السماء". يجيبني: "أبحث عن الحمام وعن التوكي (البيغاء). أما "روكسي"..."- لا يواصل نور الكلام. كان نور يرَبّي على سطح بيتهم الحمام والبيغاء، ويقضي أغلب وقته هناك يطعمه ويسقيه ويلعب مع الكلب "روكسي". فرزت الحمامات والبيغاء وطارت بعيدًا يوم الهدم ولم تعد بعد. نور ينتظرها يوميًا، منذ

سنتين. أسأله: "والكلب روكسي ألا تنتظره؟" يطأطئ رأسه خافياً وجهه ويقول لي: "لا، لا أنتظره. لقد مات وقمتُ بدفنه. قتله "الجنود" (يقصد رجال الشرطة). كان روكسي يدافع عن بيتنا أثناء الهدم. قتلوه بالرصاص، أما أنا فكسروا يدي بالعصي".

يتركنا الوالد لؤي فجأة ويركض معتلياً كومة إسمنت محطمة من سقف بيته. قبل دقائق كنتُ أقف فوق تلك الكومة وأنظر الى ما بين شقوقها. تقف هناك الآن الابنة بنت التسعة أعوام. كانت تعض على بضعة أصابع من يدها وقد أدخلتها في فمها وهي تشهق باكية، وتقارب بين رجليها بضغط واضح. لم تتجح في محاولاتها... إذ بالت في ثيابها. يأخذ الوالد ابنته بين يديه، يضمها الى صدره ويغمرها بالقبلات. يركض بها الى بيته "الجديد" - غرفته القديمة في بيت والدته.

يشرح لي الوالد أن ابنته كانت تنظر الى حاسوبها وسائر أغراضها تحت الردم، وأن حالة التبول اللا إرادي لا تفارقها منذ أن هدمت قوات الشرطة البيت. كانت الابنة يومها في غرفتها، حيث حاسوبها وأغراضها المدرسية. ألقوا بها خارج البيت وهدموا الغرفة على ما فيها من أشياء. تلاحق الكوابيس البنت منذ يومها، خصوصاً في الليل، إذ تنهض من نومها باكية مفزوعة. وهي لا تكف عن السؤال: "ياأبا، ليش هدموا بيتنا؟" ولا تتوقف عن المطالبة باستخراج حاسوبها وأغراضها من تحت الركام. "الحاسوب تكسر يا ابنتي، والكتب والدفاتر ممزقة يا حبيبتي. وسأبني لك البيت يا قمري واشتري لك حاسوباً جديداً" - يعد الأب، وتنتظر الابنة.

لن أحدثكم عن قصص 54 ابناً وبناتاً، من أطفال وشباب، شهدوا هدم بيوتهم السبعة. وذلك رفقا بأعصابكم وبأعصابي، واحتراماً لخصوصيتهم. لن أدون ما يحدث من آفات اجتماعية وأمراض نفسية وتعقيدات أصابت البعض وسيزداد أثرها مستقبلاً في ظل غياب الرعاية النفسية والاجتماعية من قبل الجهات المختصة والأخصائيين النفسيين. فهؤلاء الأطفال والشباب "ليسوا ضحايا عمليات تفجير إرهابية"، حتى ترعاهم وتعالجهم مؤسسات الدولة، وإنما "أبناء لغزاة إرهابيين وجنائيين احتلوا الأرض وبنوا بيوتهم بلا ترخيص!"

سأحدثكم عما رواه لي وأروني إياه بعض أفراد عائلة أبو عيد في أثناء مرافقتهم لي خارج منطقة بيوتهم. "أنظر الى هذه الجهة الغربية"- قالوا لي. هذه مقبرة للأموات اليهود، وهي في اتساع دائم. لقد اصبحت على بعد أمتار من حينا وبيوتنا. وعرفنا أن هناك مخططًا لتوسيعها أكثر على حسابنا. فراحة الأموات اليهود وتوسيع مسطح البناء لمقابرهم بسبب الاكتظاظ... يستلزم الأمر إزالة حَيّ وهدم بيوت مكتظة للأحياء العرب. "أنظر الى الجهة الجنوبية"- يقولون لي. هناك سثبنى كلية تعليمية للمتدينين اليهود، وكانّ اللد خالية من الأراضي لبناء كليات عليها. وسيتم شق شارع عريض يخترق حَيّ أبو طوق ويزيل بعض بيوته، لتسهيل الوصول الى الكلية ومرافقها ومساكن طلابها. كل الأراضي المحيطة "بجزيرة" أبو طوق هي أرض بناء، إلا "جزيرتنا" فهي "زراعية"، وستحول إلى أرض بناء حال استملاكها من قبل اليهود.

" أنظر الى تلك التلال الست من بيوت مهدومة، هناك في الجهة الشمالية"- قالوا لي. هذه ستة بيوت آل الوحواح التي جرى هدمها عام 1997 لأنها قامت على "أرض زراعية". أما العمارة العالية والعريضة بعشرات بيوتها- شققها، على مقربة من البيوت المهذومة لآل الوحواح، فهي عمارة ليست مرخصة لأنها أيضًا لا تقوم على أرض بناء. تقطنها عشرات العائلات اليهودية، ولا أحد يفكر بهدمها، بل تجري المفاوضات الهادئة لإعادة التخطيط ولتشريع ترخيصها.

" أين تسكنون اليوم؟"- أسأل أبناء آل أبو عيد. أجابوني أن ثلاث عائلات عادت للسكن مع الوالدة في البيت القديم، كل عائلة في غرفة واحدة مع مطبخ صغير وحمّام يلاصقها. وعائلتان تسكنان في براكيتين صغيرتين. وعائلة انتقلت للعيش، مع خمسة أبنائها، في خيمة في منطقة وعرة بقرب حظيرة للمواشي. وعائلة انتقلت للعيش في بيت لأقاربها في قرية في الجليل.

أسأل: "لماذا، لم تحاولوا البقاء في الحَيّ والسكن في بيوت مؤقتة الى حين إعادة تعمير بيوتكم؟" يجيبني أحد الإخوة: بل حاولنا. وبنينا بعد الهدم بيوتًا متنقلة- كرافانات. أتت الشرطة وأزالتها، وما زالت تزور منطقتنا بين الحين والآخر لتفحص إن كنا بنينا بيتًا ما

جديداً حتى تقوم بهدمه. لقد انتهت حياتنا. لم تهدم إسرائيل بيوتنا فقط، ولم تكتف بحرق كل مدخرات عملنا، خلال عقود حتى استطعنا بناء بيوتنا، وإنما حرقت أيضاً مستقبل أولادنا وقتلت حتى الأمل عندنا بغد أفضل وأمن لنا. إنها جريمة بحق الحجر والبشر.

أودّع اللد، وفي قلبي مرارة ناقمة ونقمة مريرة. أتذكر أن التتين يحاول ابتلاع اللد. لكن اللد هي مدينة الفلسطيني المسيحي الشهيد جريس (مار جوارجيوس) - الذي واجه التتين الذي كان يبتلع الناس وبلدتهم. قاومه وهزمه وأنقذ بيوتها وسكانها... فسامته الكنيسة والشعب قديساً.

هدموا المدينة!

يافا - مدينة يجري دفنها حية

تجولت لمدة يومين في يافا باحثاً عن... يافا، فلم أجدها. عروس فلسطين حزينة. يلبسونها مما لا تتسج ويطعمونها مما لا تُنتج. والفتى العربي فيها "غريب الوجه واليد واللسان". هنا، تشاهد بالبحر المتواصل اغتيال مشروع المدينة العربية الفلسطينية. أصبحت يافا، "مدينة فلسطين" - "المركز الثقافي والتجاري والاقتصادي" منذ عشرينيات القرن الماضي، أحياء "غيتوية" وجزراً محصورة وسط عنكبوت من مبان شاهقة نقيضة للمكان ولتاريخه، ويرطن قاطنوها - مستوطنوها الجدد بشتى لغات الأرض، إلا العربية...

اختفت بساتين وبيارات يافا. جفت ينابيعها. لم تعد تصدر برتقالها الشهير الى العالم، بل أصبحت مستوردة لسكان العالم للاستيطان في بيوتها. ألحقوا يافا بنزل أبيب رغماً عن أنفها. اغتصبتها نزل أبيب وملأتها بأبنية وأبناء غير شرعيين. ألحظ، في بعض الشوارع الفرعية، بقيت بعض الملامح التاريخية لبيوت عربية عريقة. تتعرف عليّ قناطرها وأبوابها ونوافذها وجدرانها وتدعوني للدخول. يطلّ عليّ ولد يافع من إحدى النوافذ. أسمعه ينادي علي والده "أبالي، أبالي" (أي، يا والدي): "يوجد عربي في حيننا، ينظر إلى بيتنا". حيهم... بيتهم... يافتهم... هو القادم الجديد للبلاد.

يافا مدينة تاريخية عريقة، يعود تأسيسها الى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. كانت تقطنها دوماً قبائل كنعانية عربية، وأصبحت كل البلدة عربية بعد الفتح العربي الإسلامي في أواسط القرن السابع الميلادي واستمرت هكذا على مدى 1300 عام قبل قيام إسرائيل. احتلتها القوات الصهيونية اليهودية بتاريخ 13.5.1948. كان عدد سكانها يومها بين 70 الى 80 ألف عربي، لم يتبق منهم في المدينة، بعد تنفيذ جرائم الترحيل والتهجير للسكان والهدم للبيوت وللأحياء، إلا 3900 عربي. ويبلغ عدد سكانها العرب اليوم 20 ألف نسمة فقط. يساوي هؤلاء 30% من عموم سكان المدينة وقد تهوِّدت، و4% فقط من مجموع سكان "تل أبيب- يافو". عملياً لم تعد توجد مدينة عربية قائمة بحد ذاتها اسمها يافا. هي "حَيّ" ملحق بتل أبيب.

طلبتُ من مرافقي أن أزور أحياء عربية قديمة، مثلاً أحياء المنشية والجبالية وتل الريش وإرشيد والنزهة وسكنة درويش وأبو كبير والموارنة... الخ. أجنبي المرافق: لم تتبق أحياء كهذه في يافا، إذ هدموا بيوتها وهجّروا سكانها وبنوا على أنقاضها أحياء يهودية وحتى متنزهات، مثلاً متنزه "تشارس كلور" في حَيّ المنشية. أما حَيّ "الموارنة" فما من عرب موارنة فيه. أصبحت بيوته القديمة الخالية من أهلها، بعد ترميمها وتجديدها، بيوتاً لأغنياء اليهود، بصفتها بيوتاً تاريخية. تاريخ حديث لعقود يقوم على قاعدة جريمة إلغاء تاريخ عمره آلاف السنين.

قلتُ لمرافقي: لا تقل لي إن هذا ما حدث أيضاً مع ساحة السرايا- مركز المدينة القديمة بمبانيه العامة وسوقه التاريخية الشهيرة، وبرج ساعته، وكل الأحياء القريبة منه. أجنبي: تعال نذهب وسترى ما حدث.

يقف أمامي برج الساعة كالحا، شاحباً، غاضباً على تاريخ يطلّ عليه وقد اختفى. السوق أشبه بعشوائية ترطن بكل اللغات، وأكثرها العبرية والروسية، لقادمين جدد بُنيت لهم عمارات في المنطقة. أهربُ من المكان الذي ضاع مكانه، باحثاً عن ذاكرته. أصل منطقة سكنية أشتَمّ في بعض ملامح بيوتها عبقاً عربياً تاريخياً قديماً، لكن واقعها يصعقني. على

أنقاض القديم جرى هنا، منذ ستينيات القرن الماضي، بناء "قرية" راقية.. هي "قرية الفنانين" لليهود.

أواصل التجوال في المناطق العربية، فأصل الى تل "اندروميديا" - أرقى وأعلى منطقة سكنية في يافا، لا يستطيع شراء بيت فيها إلا أثري أثرياء اليهود وأثرياء أجنب... منطقة "قيلات" يصل تعداد بيوتها الى 370 وحدة سكنية. قامت على أنقاض بيوت وأراضي العرب. لكن أهل الحَيّ "منزعجون" إذ تصلهم وتقض مضاجعهم أصوات قرع إجراء كنيسة عربية مسيحية بقيت شاهداً على تاريخ وذاكرة المكان. أهمسُ في سرّي: كما بقي جامع حسن بك في حَيّ المنشية شمال المدينة مكاناً للذاكرة، لكن أذانه يزعج القاطنين اليهود الجدد في الحَيّ، دون أن يزعجهم كوْن بيوتهم وبيوت "يافا الحديثة" تقوم على أنقاض بيوت العرب المسلمين والمسيحيين، وكنائسهم وجوامعهم ومقابرهم.

عدتُ الى برج الساعة في مركز المدينة القديمة. عقارب الساعة كفت عن الدوران وقلبها كفّ عن النبض والخفقان. ماتت يافا القديمة، إلا بقية من عرب أصلانيين، ما زالوا يقطنونها- أقول لمرافقي. يجيبني: "تعال أريك كيف دفنوها". نصل الى شاطئ البحر غرب حَيّ "العجمي"، المعروف شعبياً باسم "شاطئ العجمي". أشاهد متنزهاً مشجراً مزروعة ممراته بأحواض الورود وفيه عرائش وطاولات ومقاعد خشبية. أمامنا وبمحاذاة خط مياه البحر وعلى طول امتداد الشاطئ، يجري بناء ممرات ومرافق ومسارات للتنزه وللجلوس.

يقول لي مرافقي، وهو أكاديمي متخصص بتاريخ يافا، لقد جرى في هذه المنطقة إلقاء بقايا الردم والأثاث للبيوت العربية التي هُدمت سنة 1948 وفيما بعد، عدا عن جعلها مكباً لقمامة منطقة تل أبيب، لدرجة أنه جرى تجفيف مساحة من البحر على طول الشاطئ من ركام البيوت والأماكن العربية.

يدفن الناس أمواتهم، أما في إسرائيل فيدفنون مدينة وهي حيةً وبينون لها نصباً تذكاريًا- متنزهاً عاماً، لإخفاء معالم الجريمة!

هربتُ إلى حَيِّ العجمي، باحثًا عن القلب النابض ليافا العربية، عن بقية بقاياها. هذا حَيِّ أصيل وقديم يجمع في داخله أهله وبقايا العرب من أحياء عربية أخرى في المدينة وقد اختفت. فكل مَنْ تبقى من سكان حَيِّ عربي جرى هدمه أبان نكبة 1948 وبعدها، قامت السلطات الإسرائيلية بتوطينه في حَيِّ العجمي. هنا قام "غيتو العجمي" - بعد احتلال سنة 1948 للمدينة- هكذا سمّاه السكان. أي منطقة محصورة ومحاصرة ومحاطة بجدار من السياج، لا يُسمح الدخول إليها ولا الخروج منها إلا بتصريح وإذن من موظف الحكم العسكري الذي جرى فرضه في حينه ولسنوات تلت.

حتى القيمة الجغرافية للحَيِّ استحالَت إلى "تكبة" أخرى بحق سكانه، بدلاً من أن تكون ثروة لهم. يقع الحَيِّ على تلال ومنحدرات، بما فيها تلة "بروميدا"، التي تقود استمراريته إلى منحدر نحو شاطئ البحر على طول 200 دونم تبدأ من ميناء يافا التاريخي. قرّرت السلطة البلدية لـ"تل أبيب- يافو"، بدعم من شتى الوزارات الحكومية ذات الصلة، إطلاق مشروع "ترميم وتطوير يافا"، وجعل حَيِّ العجمي وامتداده نحو الشاطئ بؤرة مركزية لذلك المشروع. الهدف من المشروع هو جعل المنطقة منطقة سياحية وخدماتية راقية، وخصخصة أراضٍ فيها لبناء دور و"قيلات" للأثرياء، بالإضافة إلى الاستيلاء على بيوت عربية تاريخية في المنطقة وإخلاء سكانها وإعادة ترميمها وبيعها لأغنياء البلاد والأجانب أيضاً. وبترافق هذا مع بناء وفتح عشرات مرافق الخدمات من حوانيت ومطاعم ومقاه ومراكز ترفيه ولهو ودور ثقافة وفنون وعلوم ومنتزهات، وتجديد وتغيير البنية التحتية للحَيِّ.

حين بدأ المشروع كان العرب يشكلون 90% من قاطني حَيِّ العجمي، لكن نسبتهم اليوم تقل عن 80%، ومن المتوقع أن تنخفض إلى أقل من 30% إذا ما جرى استكمال المشروع كما هو مخطط وإذا ما اضطر المزيد من العرب إلى الرحيل من حَيِّ أصبح أكبر وأقوى من مقدرتهم الاقتصادية وظروفهم الاجتماعية لمواصلة العيش فيه. ولن يكون بإمكان الشباب العربي الصاعد في الحَيِّ والمُقدم على الزواج وبناء عائلته الخاصة شراء

أو استئجار أي بيت أو شقة لعائلته في الحَي. فالأسعار جنونية والبيوت والشقق الجديدة تُبنى للأغنياء، و50% من العائلات العربية تعيش تحت خط الفقر.

مع انطلاق مشروع "الترميم والتطوير" اكتشفت "فجأة" (!؟) شركة "عميدار" الإسكانية وسائر الدوائر الحكومية، بما فيها دائرة أراضي إسرائيل، أن العديد من العائلات العربية التي تقطن في بيوت قديمة مستأجرة وفق "الإجارة المحمية"، قامت بمخالفات بناء على شكل إضافات لبيوتها وترميم لها منذ سنوات، أو لم تدفع إيجاراتها باستمرار ومواظبة، وتراكت عليها ديون. هذه المخالفات تتعارض مع بنود اتفاق عقد الإجارة. لذلك يحق للمؤجر إخلاء المستأجر من بيته وتغريمه بمبالغ طائلة بفوائدها الباهظة.

رأيتُ بعض هذه الإخطارات بالإخلاء وبضرورة دفع الغرامات في بعض البيوت التي قمت بزيارتها. كان بعضها يصل الى مئات آلاف الشواقل. بينما معاش رب البيت فيها بالكاد يكفي أصلاً لإعالة عائلته باكتفاء وبرامة، وكاهله مثقل بالديون. وزرتُ عائلات تطالبها السلطات بأن تُخلي بيوتها لأنها تسكن في بيت والدها أو جدها، وقد توفيا دون أن يورث الإجارة المحمية للبيت بشكل رسمي للأبناء والأحفاد، ولا يوجد سجلّ بهذا في أوراق شركة "عميدار" للإسكان الجماهيري. الآن فقط انتبهت السلطات المسؤولة لهذا الأمر!

من وجهة النظر القانونية القضائية الجافة يحق للجهات المسؤولة الرسمية أن تلجأ لهذه الإجراءات. لكن هذه الجهات هي التي ارتكبت المخالفتين الأساسيتين: أولاً، لم توفر للأهالي أية إمكانية للقيام ببناء إضافات اقتضاها نمو وتكاثر أفراد العائلة. وثانياً، لم تُبلغ عن المخالفات في وقتها وأهملتها وتركت الغرامات وديون الإجارة تتراكم هي وفوائدها بشكل جنوني. ولا توجد عند الأهالي أية إمكانية مادية لدفعها أو لشراء دار أو شقة جديدة في المنطقة. لذلك لم يتبق عند بعض الأهالي إلا أحد "خيارين" إما الرحيل... وإما الرحيل!

وتعرفتُ على عائلات (رفضت أن أذكر اسمها) هي في مفاوضات متقدمة مع السلطات المسؤولة لإلغاء أو تخفيض الغرامات الى الحد الأدنى وإلغاء فوائدها، مقابل استعدادها لبيع ثلثي حصتها في العقار - (هذا ما تملكه حسب قانون الإجارة المحمية) -

للجهات المسؤولة. وهذه طبعًا ستشتري حصة العائلة بأبخس الأثمان بعد الخصم من سعره ديونًا متراكمة عليه، وستبيعه بمبلغ مضاعف عدة مرات... لأن مكانه ستقوم "فيلا" قد تُباع بملايين الشواقل! وهناك "إغراءات" أخرى لتلك العائلات- توفير عقار بديل ورخيص لها في بلدة عربية أخرى. "اذهبوا للسكن في قرى عربية أو في اللد أو الرملة"- تقول لهم السلطات.

كان عدد البيوت في حي العجمي والجبلية في أوائل سنة 1973، حسب التقرير الرسمي لشركة عميدار، 3176 وحدة سكنية، لم تتبق منها اليوم إلا 1608 وحدات. أي أن هنالك 1568 وحدة جرى هدمها أو أُخليت من سكانها. وهكذا نقصت الوحدات السكنية بدلًا من أن تزداد مع ازدياد عدد الناس وتكاثرهم الطبيعي وحاجتهم لوحدة جديدة. وما من تفسير علمي ومنطقي لهذا التناقص في الدور والشقق السكنية العربية إلا كونه نتاجًا مباشرًا لمشروع "ترميم وتطوير يافا".

وتؤكد احصاءات رسمية للبلدية ولشركات الاستثمار وجود 500 بيت عربي يتهددها الإخلاء في السنوات القليلة القادمة. لكن بعض منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان التي تُعنى بالموضوع تؤكد أن عدد البيوت المهددة يصل إلى 1000 بيت. علمًا أن الإحصاءات الرسمية لا تحتسب بيوتًا يخليها أهلها العرب "طواعية" بعد أن أغرتهم السلطات الرسمية بالإخلاء مقابل تخفيض مبالغ الغرامات ضدهم وإعطائهم تعويضًا ما مقابل الإخلاء.

خفني اختناق أجواء حي العجمي، فطلبت من مرافقي أن نزر أحد الأحياء العربية القديمة الأخرى في يافا، والتي ارتبطت اسمًا دائمًا بكلمة "البيارة". إذ تقع بيوتها الجميلة بين بيارات وبساتين خضراء مزروعة بأشجار الحمضيات والفواكه والخضار والورود... مثلًا "بيارة أبو سيف" أو "بيارة دلق". أجابني المرافق: "كان ياما كان"، اختفت البيارات والبساتين ومعها عربها، وقامت مكانها أحياء يهودية. ثم استدرك قائلاً: لكن توجد "بيارة

دكة" التي ما زال يقطنها عرب، لقد جرى هناك هدم بيت قبل سنوات. لكن لن تصدق ما ستراه عينك.

إلى "بيارة دكة" ذهبنا ... (اقرأ/ي الشهادة العينية التالية).

في يافا:

عصابة "الصوص" تحيل "البيارة" إلى خرابة

تحلق طائرة هليكوبتر في الأجواء فوق المنطقة بشكل منخفض. كذا يفعل أيضاً منطاد هوائي للتصوير من فوق. ضجةٌ مختلطة على الأرض، يتداخل فيها صفير السيارات مع هدير الآليات الثقيلة مع أصوات منطلقة من مكبرات الصوت. المئات من قوات الشرطة وقوات وحدات أمنية وخاصة، بما فيها "وحدة مكافحة الشغب"، تترجل من سياراتها وآلياتها، وهي تحمل الأسلحة النارية والعصي والقنابل الصوتية وقنابل الدخان والغاز ومرشات الغاز والفلل. سيارات شرطة وسيارات سلطة السجون وأخرى كبيرة وثقيلة، الى جانب الصغيرة الخاصة المخصصة لدخول الطرق الوعرة والأزقة. جرافات وبلدوزورات ودراجات نارية وتراكتورات، وسيارة إطفائية. سهيل خيل ونباح كلاب. فرق تصوير وتسجيل على الأرض تصوّر وتسجل كل ما يحدث. غالبية أفراد قوات "الأمن" لا يرتدون بزاتهم الرسمية وإنما ثياباً سوداء ولا يضعون على صدورهم شارات تشير الى أسمائهم ووحداتهم، ويغطون رؤوسهم وجوههم بقبعات سوداء لا تظهر من خلالها الا عيونهم المتقدة وأفواههم التي تفيض زعيقاً وشتائم وإهانات... وإعطاء أوامر. ترافقهم معدات تحمل رزم الطعام والشراب... فالعملية قد تطول.

تمت محاصرة المنطقة من كل الجهات والمنافذ التي تقود إليها. ممنوع الدخول لها أو الخروج منها. نُصبت الحواجز. جرى الإعلان عن المنطقة "منطقة عسكرية مغلقة". تنتشغل بعض القوات في صد الناس بفضاظه، وهم أناس أيقظتهم الضجة أو بلغهم أمرها هاتفياً فأسرعوا الى المكان. تعقد "قيادة الأركان" الميدانية اجتماعاً قصيراً لتقييم الوضع.

تصدر الأوامر: "إهجموا، إقتحموا، تقدموا..." كانت عقارب الساعة تشير الى التاسعة صباحًا.

هكذا بالضبط تمت عملية محاصرة واقتحام وهدم بيت المواطن العربي موسى يوسف دكة الكائن في بيارة دكة في يافا في مركز إسرائيل، وذلك بتاريخ 17 كانون الثاني 2010.

من المخالف المجرم!؟

اسم "بيارة" اسم كاذب لا يعكس الواقع. هي كانت بيارة مزروعة بأشجار الفاكهة والحمضيات وبالخضراوات و... ببيوت أهلها العرب. كان ذلك أيام فلسطين. لكن "بيارة دكة" اليوم حي عربي صغير خالٍ من الأشجار المثمرة والحمضيات والبساتين، مهمش ومهمل ومنسيّ، يقع في جنوب - شرق يافا. ومثله مثل سائر الأحياء العربية الصغيرة في المدن المختلطة، عبارة عن جزيرة- مستنقع تحيطه وتحاصره الأحياء اليهودية الجديدة، التي تمنع تواصل الأحياء العربية.

بضع عشرات من العائلات العربية بمئات أنفارها، تقطن في بضع عشرات من البيوت على بضع عشرات من الدونمات. الشوارع، بل الطرقات، ضيقة وترايبية ومليئة بالحفر. والبنية التحتية شبه معدومة. في الشتاء تفيض المياه وتغرق بعض البيوت وتفيض معها شبكة المجاري. في الصيف يخنقك الغبار ورائحة العفونة، وتواجهك القوارض والجرذان والزواحف أينما سرت. تقوم بين البيوت الورش الحرفية والتجارية مثل الكراجات والمحادد ومجمعات بيع الخردوات ومخلفات هياكل السيارات وإطارات الكاوتشوك والبلاستيكيات. وعلى بعد عشرات الأمتار الهوائية، من أكثر من جهة، تعلو عمارات لأحياء يهودية جديدة- هي "يافا-ج" و"يافا-د"، التي بنيت أطرافها على أراضي بيارة دكة.

عائلة دكة عائلة أصيلة وأصلانية في المكان، لدرجة أن "البيارة" تحمل اسمها. كبر الابن موسى، وهو أصغر أبناء الوالدين يوسف وسارة دكة. تزوج وبنى بيتًا لعائلته على

سقف- سطح بيت أهله، بمساحة 70 م²، وذلك عام 2001. باعت كل محاولاته للحصول على ترخيص للمبنى بالفشل، مع أن بيت أهله مرخص. كان واثقاً أنه لا يخالف القانون حين يبني على سطح بيت الأهل القائم على أرضهم منذ عشرات السنين. وملكيتهم للأرض تؤكدها كواشين الطابو. ودار والده ليست مستأجرة من شركة "عميدار"، لذلك العائلة حرّة التصرف بها كما كان يعتقد.

تصرف موسى دكة وفق منطقته السليم بصفته مالكاً وساكنًا قديمًا في المنطقة. تزوج وبني بيته وسكن فيه ورزق وزوجته بطفلين. لكن "منطق" القيمين على التخطيط غير المنتهي استصدر أمرًا قضائيًا بهدم البيت- الطابق الثاني. عائلة شابة بأربعة أنفارا فقدت بيتها وألقي بها في العراء...

لم يحصل موسى دكة على رخصة لبناء بيته، بسبب البلدية. فهذه كانت قد قررت منذ سنة 1996، أي قبل 14 عامًا من تاريخ هدم البيت، إعداد خارطة تخطيطية جديدة لحي "البيارة" في إطار مخطط يُسمّى "إخلاء وبناء" الذي يخص الأحياء القديمة في المدينة. والمقصود إعادة تخطيط الحي من جديد، بمعنى إزالة وإخلاء بيوت فيه، ومن ثمّ القيام ببناؤها من جديد في أمكنة أخرى وفق التخطيط الجديد. لكن بلدية تل أبيب- يافا لم تنته بعد من إعداد المخطط رغم مرور 16 عامًا حتى اليوم (2012) من بدء إعداده. وما دام المخطط لم يجهز بعد، يُمنع الناس من إضافة أي مبنى جديد، وحتى من القيام بأيّ تصليح أساسي في المبني القائم.

لكن السنوات تمرّ ويتكاثر الناس، ومعهم تزداد احتياجاتهم ومتطلباتهم. ولا يجوز إيقاف احتياجات الناس الحياتية والطبيعية للبناء وللتطوير حتى يجهز المخطط. ولا يجوز مرور عقد ونصف على بدء إعداد المخطط دون الانتهاء منه. في أقل من هذه المدة يتم تخطيط بناء مدينة بأكملها، وحتى دولة جديدة!

"هذا مخطط إخلاء للعرب، وبناء لليهود"- يقول أحد الحضور في أثناء اجتماعي ببعض سكان "بيارة دكة". ويضيف: يظهر أن السلطات المسؤولة تُفكر بأن هكذا ملاحظة

وتسويق وهدم لما نبنيه، ستقود الى إخلاء الحَي من قبلنا طواعية، فيختفي حَي "البيارة" كما اختفت أحياء بيارات أخرى في يافا. وحين يختفي حيناً سيتم خلال شهر الانتهاء من وضع مخطط لبناء حَي جديد في "البيارة"، إما للقادمين اليهود الجدد، أو حَي راقٍ لأثرياء اليهود.

يعلو صوت امرأة مسنة: "أنا أسكن في هذا الحَي قبل قيام دولة إسرائيل. وأهلي وأجدادي سكنوا هنا أيضاً. تجني الدولة علينا، وتتهمنا بأننا نحن الجناة الغزاة والمعتدون على الأرض. الجاني ليس من بيني بيته على أرضه وأرض أجداده، وإنما من يهدم البيت ويُلقِي بأهله في العراء". يُعلق شاب على حديثها. ثم يتابع كلامه، في شرح تفصيلي طويل عن مخطط "إخلاء وبناء" لحَي كفار شاليم اليهودي. قام ذاك الحَي على أرض وقف تابعة للمقبرة العربية الإسلامية في يافا. سكانه اليهود لا يملكون الأرض، وبنوا بعض بيوتهم على أجزاء منها غير معدة للبناء. رغم هذا تفاوض بلدية تل أبيب ودائرة أراضي إسرائيل السكان منذ سنوات على كيفية تنفيذ مخطط "إخلاء وبناء" بشكل يُرضي الجميع.¹

مناهات القضاء وإصرار البقاء

خسرت عائلة موسى يوسف دكة بيتها. وأضاعت جهود ومصاريف جمّة على مدى عقد من الزمن قضتها في أروقة المحاكم. استصدرت البلدية أمر هدم إداري لبيت موسى دكة بتاريخ 6.8.2001. أقرت المحكمة المحلية هذا الأمر. نجح محامي العائلة في استصدار قرار من المحكمة بتأجيل تنفيذ الهدم لمدة سنتين، على أن تتوصل خلالهما البلدية والعائلة الى تسوية للقضية. لم يحدث أي جديد خلال سنتين. رفع موسى قضيته عندها الى المحكمة اللوائية. أصدرت هذه قرارها بتاريخ 4.2.2008 بوقف - تأجيل - قرار الهدم الى

* يلاحظ القارئ أنني لم أذكر أسماء المتحدثين، وذلك حسب طلبهم. ويُقال... إن هنالك تهديدات وإجراءات للبعث بأن يصمتوا ولا يدلوا بأية تصريحات لوسائل الإعلام ضد السلطات المسؤولة، بخصوص قضية "البيارة"... ويُقال... إنه في حالة عدم التزام آل دكة بهذا، قد تفعل السلطات عندها إجراء حق مطالبة العائلة بدفع تكاليف عملية هدم بيتها التي تصل الى مئات آلاف الشواقل. لم يستطع كاتب هذه السطور أن يؤكد أو ينفي صحة ما يُقال، رغم تحقيقه في الأمر.

ما بعد إقرار وصدور مخطط البلدية بخصوص "البيارة"، فإذا تعارض المبنى الذي بناه موسى مع المخطط يتم عندها هدم البيت.

شكل هذا القرار الذي أصدرته القاضية د. ميخال أعمون غونين، ما أشبهه بالسابقة القانونية في مسألة هدم البيوت، بأخلاقيته واعتماده على القانون الأساسي بخصوص كرامة الإنسان وحرية، وحقه في التصرف بملكه. سوّغت القاضية قرارها بضرورة اعتماد جوهر القانون لتطبيق العدالة. وأضافت أنه لا يجوز استصدار أوامر إدارية ولوائح اتهام ضد أشخاص يمارسون حقهم على أملاكهم، في ظل غياب إمكانية استصدار ترخيص للبناء في زمن معقول. وأوضحت أنه يجوز تقديم الإنسان للمحاكمة ومعاقبته إذا ما كانت متوفرة لديه إكّانيتان - قانونية وأخرى غير قانونية، واختار هو أن لا يلتزم بالإكّانية القانونية. هذا ما ينص عليه جوهر سلطة القانون. وانتقدت بحدة تصرف البلدية التي لم توفر للمواطن التخطيط رغم اتخاذ القرار بإعداده قبل سنوات، وبهذا تكون لم تتوقّر للمواطن إمكانية التصرف قانونياً. لهذا اتهمت البلدية بأنها "تحتجز سكان حي بكاملة كرهائن".

استأنفت البلدية على القرار أمام محكمة العدل العليا التي ألغت بتاريخ **22.11.2009** قرار المحكمة اللوائية، وذلك بحجة أن لكل قانون، بما فيه حق الإنسان بالتصرف بملكه وبالحفاظ على كرامته وحرية، توجد تحديدات. وأن غياب التخطيط لا يمنع استصدار أوامر هدم، وإلا تعمّ الفوضى في البناء في كل مكان لا يوجد فيه تخطيط بحجة حق الإنسان بملكه. ولا يجوز إصلاح الخطأ بالخطأ. لكن المحكمة العليا انتقدت أيضا بحدة تصرف البلدية، وقالت إن "العقل السليم ينتفض ضد هذه المماثلة المستمرة في إنهاء التخطيط".

قرّر سمير مواصلة معركته القضائية، هذا إلى جانب محاولة إيجاد تفاهم مع البلدية يتعهد بموجبه بهدم البيت إذا ما تعارض مع التخطيط للمنطقة، حين يجهز التخطيط. لكن "سلطات الهدم" كانت أسرع من النيات الحسنة لأهل "البيارة"... وقامت بهدم البيت بتاريخ

.17.1.2010

تركت "البيارة"، وأهلها ما زالوا قلقين على مستقبلهم ومصير بيارتهم، لأن التخطيط لم يجهز بعد، رغم مرور أكثر من سنتين على عملية الهدم. فكرت في سرّي: هل التخطيط الذي لم يجهز هو مجرد سيف مرفوع فوق رؤوس الناس ورقاب بيوتها، حتى يملوا ويرحلوا؟ وحين كنتُ أكتب هذا التقرير في شهر حزيران 2012 اتصل بي أحد معارفي من سكان "البيارة" قال: أنا أكلمك من "الخرابة" (هذا ما فعلته إسرائيل ببيارتهم) - لقد "زارتنا" قوات الهدم من جديد وهدمت سقف بيت لعائلة أخرى من آل دكة. "الجريمة الجنائية" لتلك العائلة أنها استبدلت سقف بيتها المبنى من ألواح أسبست قديم ومسرطن، بسقف من أحجار القرميد. تعيش الآن تلك العائلة صاحبة البيت في بيت... بلا سقف، لأن التخطيط لم يجهز بعد (!؟).

عائلة بلا بيت تقطنه، وأخرى تقطن بيتاً بلا سقف، وبيارة أصبحت خرابة. لكن أهل "غيتو" البيارة لن يتركوه. هذا ما تبقى لهم من مدينتهم العريقة يافا. وكنتُ عندما تركتُ البيارة وعبرتُ داخل مدينة تل أبيب، رأيت لافتات دعائية تدعو الناس لزيارة متحف ما. قلتُ في سرّي: "أدعوكم لزيارة متحف البيارة". إذ ما من بقعة في هذه المدينة تصحّ لأن تكون متحفاً دالاً على "تاريخها وعمرانها وحضارتها"... مثل "البيارة". أمجاد شعب تُبنى على خرائب شعب!

وكان شاهد عيان على عملية الهدم قد أبلغني أنه عندما اقتحمت قوات الشرطة ووحداتها الخاصة بلباسها واقنعتها السوداء، الطابق الأول من البيت في جنح الظلام، وأسلحتها مصوّبة نحو ساكنيه، ظنّت الجدة أم سمير أن عائلتها تتعرض لعملية سطو مسلح من قبل عصابة إجرامية أتت لسرقة بيوت "البيارة" ولن تتورع عن قتل قاطنيها...

صدقت الجدة سارة، في ظنونها. نعم هؤلاء عصابة تعمل لصالح لصوص الأرض - الوطن. لكن البيارة مثل بيتها، ستبقى بيارتها،... وآل دكة لن يهجروها.

عن النقب:

صحراوية ووحشية الاقتلاع والهدم في مواجهة حق الحياة والإصرار على البقاء

تصل مساحة منطقة النقب إلى 13 مليون دونم من أصل 22 مليون دونم هي مساحة دولة إسرائيل. وهذا الكم الهائل الذي يشغل 60% من مساحة الدولة يجعل من النقب منطقة احتياط ضخم للتطوير والتوطين، رغم صحراويته. أما موقعه الاستراتيجي ومساحته الشاسعة وقلة سكانه، فتجعل منه منطقة مطلوبة لبناء شتى المرافق والمصانع والمراكز العسكرية، بما يرافقها من مستوطنات وبلدات.

لكن الوجود العربي يشكل من وجهة نظر الدولة عائقاً إثنياً أمام تطوير النقب للمواطنين اليهود وتهويده. يقطن هؤلاء في الأساس، في شمال النقب- أي في جزئه الأقرب لمركز البلاد. ويصل تعدادهم إلى 202,000 نسمة يشكلون 32% من مجموع المواطنين في النقب و 16% من مجموع العرب في إسرائيل. يعيش بدو - عرب النقب في مدينة عربية واحدة هي رهط، وفي ست بلدات كبيرة نسبياً وفي عشر قرى معترف بها و 46 قرية غير معترف بها.

وننوه هنا إلى أن إطلاق تسمية "البدو" على عرب النقب فيه الكثير من عدم الدقة بخصوص نهج معيشتهم. لأنهم يقطنون منذ عقود في بلدات ثابتة غير متنقلة ويعملون في شتى الأعمال والوظائف في المكاتب والمشاغل والمصانع (في بلدات يهودية في الأساس) وفي الزراعة وفي تربية المواشي، ويتعلم أبنائهم في المدارس. وتزداد سنة بعد أخرى نسبة المتعلمين الجامعيين والأكاديميين بينهم.

القرى غير المعترف بها (!؟): هذه تسمية غريبة لا نجد لها مثيلاً في العالم، ولا تخص إلا قرى عربية في إسرائيل. وهي قرى قائمة ببيوتها العامرة، قبل قيام دولة إسرائيل، لكن الدولة لا تعترف بوجودها. كان عددها قبل ثلاثة عقود ما يقارب مائة قرية في الجليل والنقب. جرى هدم وتهجير بعضها وتجميع بعض آخر منها في بلدات تجميع،

ولم يتبق منها إلا 46 قرية موجودة في النقب. تقدر الإحصاءات الرسمية عدد سكانها بـ 55,000 نسمة. لكن الحقيقة أن عدد سكانها يتراوح، وفق إحصائيات مؤسسات المجتمع المدني، بين 80-90 ألف نسمة. إذ أن عشرات آلاف سكانها سجلوا عناوين سكنهم في بلدات يهودية حيث يعملون ويتعلمون، أو عند أقاربهم في بلدات معترف بها.

لم يتم إحصاء بعض سكان تلك القرى إبان الحكم العسكري الإسرائيلي على النقب بعد احتلاله. كذلك لم يتم تسجيل ملكيتهم للأراضي في الدوائر الإسرائيلية، علماً أن غالبيتهم يملكون وثائق ملكية من فترة الانتداب البريطاني و/ أو من فترة الحكم العثماني قبله. وصدرت قوانين وإجراءات وأنظمة إسرائيلية بخصوص تسوية الأراضي، أعلن بعضها أن تلك الأراضي العامرة ببيوتها أرض زراعية لا يجوز البناء عليها.

بناءً على ما سبق أعلاه أنكرت الدولة الموجودة الاعتراف بالموجود القائم قبل وجودها. هكذا أصبح وجود تلك القرى غير معترف به رسمياً وغير شرعي من الناحية القانونية، الأمر الذي يقتضي بموجب قوانين التخطيط هدم تلك القرى وقلع مزروعاتها وحقلها بأشجارها ونباتاتها وتهجير سكانها. وإلى أن يتم ذلك يجري حرمان تلك القرى (بصفتها غير موجودة) من أبسط الخدمات الأولية من البنى التحتية ومن ربطها بشبكات البنية المركزية والمنطقية (من شوارع ومياه وكهرباء واتصالات..).

التطوير التهودي اقتلاع للعربي: ارتبطت مشاريع "التطوير" المتعاقبة للنقب من قبل حكومات إسرائيل المتتالية باصطلاح "إحياء القفار"، بمعنى إحياء الصحراء الخالية من السكان. لكن مناطق عديدة في النقب كان يقطنها دوماً، وما زال، أهلها العرب- البدو. والمقصود بالتطوير هو التهود.

يعيش في النقب اليوم أكثر من 500,000 مستوطن يهودي يشكلون 68% من عموم سكانه، ويعيشون في 130 مدينة وبلدة يهودية وقرى زراعية وكيبوتسات. جرى بناء غالبية تلك البلدات على أراضي الدولة بما فيها الأرض التي صودرت من العرب، ومن خلال السيطرة على الحيز العام بين القرى العربية ومنع تواصلها واتساعها. بل جرى-

ويزداد هذا الأمر مؤخرًا- تخصيص آلاف الدونمات "لمبادرين وطلائعيين" يهود، وبأسهل الشروط وبدعم سخي، لإقامة مزارع ومشاريع خاصة يجري ربطها بالبنية التحتية، حتى لو كانت تقطنها عائلة واحدة. المزرعة من تلك أشبه بإقطاعية لفرسان وأمراء القرون الوسطى في أوروبا، أو للوردات العائلات المالكة.

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية مشروعًا رسميًا وشرعته الكنيست (البرلمان)، في النصف الثاني من عام 2011، لاستكمال تطوير- تهويد النقب. يحمل ذلك المشروع اسم "تطوير النقب لصالح سكانه" و"تنظيم إسكان البدو في النقب". واصطُح على تسميته شعبياً بـ "مشروع برافر"، على اسم رئيس اللجنة (يهود برافر) التي شكلتها وزارة الإسكان والبناء لدراسة مسألة "تنظيم الاستيطان في النقب".

يرفض عرب النقب مشروع برافر جملة وتفصيلاً ويرون فيه، وبحق، مشروعاً لاستكمال الاستيلاء على أراضيهم وهدم وترحيل بعض قراهم، لصالح التهويد والاستيطان. تدعي الحكومة في مشروعها - قانونها- أنها ستعترف ببعض القرى غير المعترف بها، لكن لا تذكر عدد وأسماء تلك القرى التي ستعترف بها. وتعد بتعويض الأهالي إما نقداً أو بمبادلة الأرض بأرض، لكن مبلغ التعويض أبخس من أن يُذكر، وستتم مبادلة أرض البناء بأرض زراعية.

تزامن مع هذه الخطة إصدار تعليمات من قبل السلطات المسؤولة تدعو إلى "تشديد المراقبة" و "تنفيذ القانون بصرامة".. والمقصود بهذا مراقبة البناء العربي غير المرخص وتسريع عمليات هدم البيوت وإخلاء قرى وترحيل "المعتدين" على أراضي الدولة. إن إضفاء الصبغة القانونية على مشروع برافر، يعني تشريع عملية الإخلاء والهدم وتقليص إمكانية اللجوء إلى القضاء والمحاكم وتقديم الاستئنافات.

قبل إقرار مشروع برافر، بالترافق وبالتوافق معه، كان قد انطلق مشروع "عسكرة النقب"، بمعنى بدء التخطيط للنقل التدريجي لمعسكرات ومخيمات مناطق التدريب للجيش

من وسط وشمال البلاد إلى النقب، بما فيها من كليات ومؤسسات تكنولوجية ومطارات ومخازن المعدات والذخيرة ومرافق وحدات الأبحاث والاستخبارات..

من حق الدولة أن تفعل هذا. لكن هذه ليست مجرد مسألة أمنية نظيفة من الأبعاد الاستيطانية التهودية على حساب العرب وهدم بيوتهم. أولاً، مرافق الجيش وقوات الأمن التي سيجري إخلاؤها من وسط وشمال البلاد، تقوم بغالبيتها على أرض عربية مصادرة لصالح الأمن. وبإخلائها أمنياً لن تعود الأرض المصادرة لأهلها العرب وإنما للدولة التي ستخصصها للبلدات اليهودية بهدف المزيد من توسيعها وتطويرها. ثانياً، ستترافق عملية نقل المرافق الأمنية للنقب بمصادرة مئات الآلاف من الدونمات هناك من المواطنين العرب.. لصالح الأمن، والمزيد من تضيق الخناق على بلدات النقب ونفوذها.

ثم، ثالثاً، لا الحكومة الاسرائيلية ولا وزارة الأمن ذاتها تخفيان أن لهذا المشروع أبعاداً استيطانية تهويدية. إذ أن نقل المرافق الأمنية للنقب يعني انتقال عشرات الآلاف من العائلات التي تعمل في هذه المرافق، من الجهاز العسكري الدائم ومن مدنيين، للسكن في النقب. هذا عدا عن أن الجنود الشباب الذين سيخدمون هناك خدمة إلزامية لمدة ثلاث سنوات، سيُفضل العديد منهم الاستيطان في النقب بعد تحريرهم من الخدمة. وخصوصاً أن الإغراءات والتسهيلات والمنح المالية لكل من يقرر ذلك.. مغرية جداً.

نلخص كل ما ورد أعلاه بأن النقب الواقع بين كفيّ كماشة، "مشروع برافر" و"نقل المرافق الأمنية"، يشهد في العقد الحالي تصعيداً حاداً في مصادرة الأراضي العربية وتهويدها استيطانياً، وترحيل الألوف من المواطنين العرب، وإزالة بعض قراهم وهدم المئات من بيوتهم.

مصادرة الأرض وهدم البيوت: يكاد يتعذر إيراد إحصاءات رسمية ودقيقة بخصوص مجمل ما صودر من أراضي العرب في النقب، ومجمل ما جرى هدمه من بيوت لهم. وذلك ليس فقط لأنه لا تتوفر أصلاً إحصاءات رسمية بهذا الخصوص، حتى وإن كانت متوفرة فهي غير منشورة. وإنما أيضاً بسبب وجود خلاف قانوني وجوهري في

فهم وتحديد مفهومي "المصادرة" و"الهدم". فالاستيلاء على أرض "الغائبين"، حتى لو كانت عائلاتهم ما زالت تعيش في المنطقة، "ليست" مصادرة، وفق الشرائع الإسرائيلية. و"استرداد" الأراضي العامة التي كان يستغلها عرب-بدو النقب، وتلك التي لم يجر تسجيل ملكيتها رسمياً في الدوائر الإسرائيلية، ليست مصادرة. كذلك الأمر بالنسبة لهدم البيوت. عوضاً عن أن إزالة قرى غير معترف بها وتجميعها في قرية واحدة، ليس هدمًا، وإنما إعادة "تنظيم إسكان البدو في النقب". ثم هنالك مئات البيوت، حتى في القرى المعترف بها، قام أهلها بهدمها لتجنب أنفسهم دفع التكاليف الباهظة لعملية الهدم ولا تدخل هذه البيوت ضمن إحصائية البيوت التي قامت الدولة بهدمها.

لكن رغم ما ورد أعلاه بإمكاننا أن نورد أدناه بعض الإحصاءات التي تعكس الحقيقة إلى حدّ بعيد:

* بقي في النقب بعد قيام دولة إسرائيل **95,000** عربي هم **12%** فقط ممن كانوا يقطنونه من العرب. وكان هؤلاء يملكون ويستعملون **2-2.5** مليون دونم من أراضيه، أي ما يوازي **15-20%** من مساحة النقب. تعداد عرب النقب اليوم يفوق المائتي ألف، أي **32%** من عموم سكانه. وهم يكافحون للاعتراف بملكيتهم على **650,000** دونم فقط - أي على **5%** من أراضيه. هذا يعني أنه جرت مصادرة ما يقارب **1.5-2** مليون دونم من المواطنين العرب.

* **37%** من عرب النقب كان قد جرى تهجيرهم من قرى قطنوها وجرى هدمها ومصادرة أراضيهما. بنّت إسرائيل في النقب، حتى الآن، **130** مدينة وقرية يهودية. وارتبط بناء بلدي ديمونه وعراد، على سبيل المثال، بمصادرة **800,000** دونم من العرب في ستينيات القرن الماضي. حتى اتفاقية السلام مع مصر سنة 1978 ارتبطت ببناء مطار عسكري ومصادرة **80,000** دونم من العرب. فكم من الأراضي ستصادر وكم من القرى والبيوت ستزول وتهدم بنقل مرافق الجيش والأمن إلى النقب!؟

* جرى هدم 2064 بيتاً عربياً منذ عام 1993 حتى شهر حزيران عام 1996، كان 904 بيوت منها في النقب. ومن أصل 227 بيتاً هُدم عام 2010 كان 205 بيوت منها في النقب. وعموماً وبالمعدل السنوي، منذ سبعينيات القرن الماضي حتى أواخر عام 2009، جرى هدم 250 بيتاً كل عام في النقب. ثم تقرر تشديد وتسريع الهدم ورفع المعدل السنوي إلى 700 بيت، فجرى هدم 456 بيتاً عام 2010 و 1000 بيت عام 2011. ومن المتوقع أن يُسفر تنفيذ خطة- قانون "تنظيم إسكان البدو في النقب" (مشروع برافر) عن تهجير 35-45 ألف عربي وهدم بيوتهم.

* أمّا بخصوص هدم "القرى غير المعترف بها" فحدّث ولا حرج. ونكتفي بذكر أنه جرى في حزيران 2007 هدم 20 بيتاً في قرية "أم الحيران"، علماً أن المحكمة أوصت بإيجاد تسوية مع الأهالي. لكن سلطة الهدم تصرفت وكأن سلطتها فوق سلطة القضاء. وجرى هدم 50 بيتاً في قرية "الطويل" بين أيار 2006 وتشرين الثاني 2011، وعموماً جرى هدم هذه القرية 15 مرة. أمّا قرية "العراقيب" فجرى هدمها ببيوتها الـ65، حتى الآن، 43 مرة. (إقرأ/ ي الشهادة الميدانية المرفقة عن العراقيب).

مرحى لفاتح قرية، مرحى لسفاح الطفولة!
البيت المهدوم.. قرية اسمها العراقيب
هدموها، حتى الآن، 43 مرة

مدخل:

العراقيب قرية عربية غير معترف بها، تقع في النقب الشمالي. عدد سكانها 580 نسمة يقطنون في 65 بيتاً. بيوتها مبنية من الإسمنت أو الحجر بغالبيتها، وبعضها من الخشب أو الزنك. تأسست القرية في القرن التاسع عشر إبان الحكم العثماني على فلسطين. لكن إسرائيل التي تأسست عام 1948 لا تعترف بوجودها.

تعتاش القرية من زراعة الأشجار المثمرة والفواكه، الزيتون والنخيل والخروب والجميز والعنب والتين والرمان والجوافة، ومن تربية المواشي والدواجن، بما فيها الخيول والأغنام والماعز والحمام. ويعمل أبناؤها في شتى الأعمال والوظائف في البلدات اليهودية والعربية في المنطقة.

خاضت العراقيب على مدى سنوات شتى النضالات والمفاوضات، بما فيها اللجوء إلى القضاء والمحاكم، لإلغاء قرار السلطات الإسرائيلية بإخلائها وهدم بيوتها. لكن المحكمة أصدرت قرارها بجواز الإخلاء والهدم عشية يوم **27.7.2010** ، وتمّ تنفيذ القرار في فجر اليوم نفسه.

قام بعملية هدم وإخلاء كل بيوت القرية **1700** عنصر من مختلف فرق وقوات الأمن، بما فيها الشرطة والقوات الخاصة. هدموا البيوت، وقلعوا الأشجار والمزروعات في الحقول، وشرّدوا الأغنام والماعز والدواجن والحمام، وقطعوا المياه عن القرية وأتلفوا شبكة مواسيرها، واستولوا حتى على مولدات الكهرباء الخاصة. أي أبادوا وأزالوا وصادروا كل الإمكانات الأولية لاستمرارية الحياة في المنطقة. لكن الأهالي عادوا وبنوا قريتهم - بيوتهم عن طريق بناء هياكل خشبية بسيطة غطّوا جدرانها وسقفها بالشوادر والخيش. فعادت قوات الأمن وهدمت "البيوت" من جديد. وهكذا دواليك حتى يومنا هذا.

هدمت إسرائيل قرية العراقيب، حتى الآن (أيلول 2012)، 43 مرّة! كانت المرة الأولى بتاريخ 27.7.2010 والمرة الأخيرة بتاريخ 12.9.2012. وهكذا تكون قرية العراقيب قد هُدمت 43 مرة خلال 27 شهراً. لا توجد بلدة في العالم، لا في عصور ما قبل الميلاد ولا في عصور ما بعد الميلاد، جرى هدمها عشرات المرات. يحدث هذا فقط في إسرائيل، و فقط لقرية عربية. لذلك قام أحد السياسيين العرب بإرسال رسالة الى اللجنة التي تشرف على كتاب "غينيس"، طالباً إدخال اسم "العراقيب" الى الكتاب...

زرت "قرية" العراقيب غير الموجودة، ثلاث مرات في أسابيع مختلفة. وفي كل مرة كنت أقضي الساعات الطوال متحدّثاً الى الأهالي الباقين على الأرض... بدون بيوتهم الـ65، "والقاطنين" في "بيوت" من شوارع تنتظر مجيء قوات الأمن لهدمها. تجوّلت داخل وفي محيط "القرية" غير القائمة. تطلّ عليّ وتحدّثني، من بين الرمال والأترية والحصى، أطراف أشياء. هذه قطعة قماش من ثوب امرأة. هذا طرف حذاء لرجل. هذا إطار هاتف خليوي. أنظر... تلك زجاجة رضاعة لطفل. هذا ما تبقى من فراش الزوجية ومن طقم النوم. هذه رجل كنبه. هذه كومة أوراق كانت كتباً ودفاتر...

أسير حريصاً على أن لا تضغط قدماي على الأرض تحتها. أريد أن أخلع حذائي. أنا في مكان مقدس، في متحف مفتوح، في موقع تاريخي. أنا في فراغ كان قرية. تأتيني قصيدة لشاعر عربي قديم أوصانا أن نخفف الوطأ لأن أديم الأرض من بقايا من عاشوا عليها. يريدون "إحياء القفار" في النقب، فيجعلون من قرية عامرة وحيّة فقراً. هل رأيتم قرية.. كلها مهدومة، ببيوتها وأثاثها وأشجارها وحقولها ومواشيتها!؟

580 إنساناً، من الرضيع حتى الكهل والطفلة وحتى العجوز. ولكل شخص قصته وتجربته مع الهدم. بل لكل شخص 43 قصة، بعدد مرّات الهدم. أعترف بعجزني عن الاختيار، وبضياعي بين مجموعة دفاتر مليئة بعشرات القصص والشهادات التي قمت

بتدوينها. كل قصة تصلح لأن تكون كتاباً روائياً أو فيلمًا تسجيلياً أو ملحمياً. فعذراً يا أهلي في العراقيب، لن تقرأوا هنا إلا أقل من 1% مما شاهدته ومما روَيْتموه لي.

تشير عقارب الساعة الى الثالثة والرّبع فجراً. الناس نيام. طائرات تحلق في الجوّ على علوّ منخفض. 1700 مجنّد من الشرطة والقوات الخاصة يحاصرون القرية وينتشرون بين بيوتها. وحدة خيالة. وحدة كلاب. وحدة دراجات نارية. سيارات وآليات ثقيلة وبلدوزورات وجرافات تتخذ مواقعها. سيارة مستشفى ميداني وسيارة سجن ميداني. قنابل إضاءة تنير سماء القرية وبين بيوتها. أصوات تطلع من مكبرات الصوت: "إلزموا أماكنكم. ممنوع التحرك". فزعت حتى حيوانات القرية. كلاب تعوي مرعوبة. طار الحمام. شردت الأغنام والماعز. لم تصحّ الديوك مرحبة ببزوغ الفجر، بل هربت مع الدجاجات. صراخ رجال. عويل نساء. بكاء أطفال.

عبر "التتار المغول" بيتاً وراء الآخر. أيقظوا مَنْ كان بعد نائماً أو متظاهراً بالنوم أو مختبئاً وألقوا به خارج البيت، سامحين له أن يأخذ معه ما تقدر يده على حمله. وما هي إلا لحظات... وإذ ما كان بيتاً أصبح ركاماً. وما هي إلا ساعات قليلة، وإذ ما كانت قرية لم تعد قائمة. أما أهلها فمنهم من أصيب وجرح أو تكسرت يده أو رجلاه... بسبب إصابته بالرصاص المطاطي أو بالعصي وأعقاب البنادق. ومنهم من أغمي عليه تحت تأثير قنابل الدخان والغاز والفلل. ومنهم من جرى اعتقاله. أما من بقي سليماً فزجّ به داخل مقبرة القرية، أحياء بين أموات يشاهدون عن بعد هدم بيوتهم التي لم تعد قائمة.

استمع الى كل هذا وأنا في "المضافة" في "الديوان" - عريشة واسعة من خيش، بناها الأهالي في وسط القرية. هنا يجتمعون ويتسامرون ويستقبلون الضيوف ووفود المتضامنين. كان في العريشة 12 شخصاً، وكل يروي قصته وما شاهده في الهدم الأول (ما ذكرناه أعلاه) وفي عمليات الهدم الأخرى. الشاب المتعلم عزيز الطوري "مشغول" بحاسوبه الشخصي وينادي عليّ بين الحين والآخر ليريني على شاشة الحاسوب صوراً وثائقية تؤكد ما يرويه المجتمعون. أما الشيخ صيّاح أبو مديغم الطوري (أبو عزيز) فيستمع ويهز رأسه ويتنهد متأوهاً أحياناً: "قطعوا عنا المياه. سكبوا حتى خزانات المياه التي كانت في بيوتنا

وفي حظائر المواشي. أتلفوا المأكولات وألقوا بالطحين وحتى بحليب الأطفال على الأرض". ويقاطعه فتى يافع من بين الحضور: "جدّي، قل له كيف أخذوا حتى مولد الكهرباء ومخزن المأكولات وحتى الثلجة التي نحفظ فيها الطعام والشراب، بما فيها الحليب والأدوية".

لكن الجد يُفضّل أن يقص عليّ الحكاية الشعبية التراثية عن "تغريبة أبو زيد الهلالي". هو يحفظها عن ظهر قلب. يأخذني في حديثه الى متاهات غربة ورحيل عشيرة أبو زيد الهلالي وما واجهها من حروب- مذابح - في طريقها. أعرف القصة. لكن أبو عزيز يرويها مبرزاً جوانب وحلقات فيها تتخذ معاني أخرى جديدة وأنت تسمعها في قرية مهدومة ومهجّرة. التيه، الضياع، الظلم، سقوط الضحايا دون سبب وجيه، زج الناس بمعارك لم يريدوها. الحنين للبيت، لعودة الأمان.

"يا عمي ما أصاب عشيرة بني هلال أسهل مما أصابنا"- يعلو صوت أبو عزيز فجأة. ثم يردف بنبرة خطابية: "العراقيب قرية غير معترف بها. ماذا يعني هذا الكلام الفارغ؟ عائلتي موجودة هنا في هذه القرية منذ بدايات القرن العشرين. جدي اشترى أرضنا هنا عام 1905. مقبرة القرية قائمة منذ عام 1914. أي قبل أن تتأسس الحركة الصهيونية. نحن اعترفنا بدولة اغتصبت أرضنا عام 1948 (إسرائيل)، وهي لا تريد الاعتراف بوجود من اغتصبتهم". ثم ينشغل أبو عزيز بإخراج أوراق ووثائق من جيب قمبازه مكتوبة بالتركية وأخرى بالإنجليزية تثبت وجود القرية وملكية أهلها للأرض أبان العهد العثماني والانتداب البريطاني بعده. يعلق رجل آخر: "نحن لم نأت لدولة إسرائيل، دولة إسرائيل هي التي أتت إلينا، وها هي تريد طردنا من أرضنا".

كان يوجد عند آل الطوري والشيخ أبو عزيز ديوان كبير استضاف وزراء وضباط جيش يهود، حتى في سنة 2010 قبل أشهر من الهدم. أكلوا المناسف هنا. وكانوا يطالبوننا دوماً بالتعاون الأمني معهم، وبأصواتنا عشية كل انتخابات. واليوم يريدون ترحيلنا!"- ينهي الشيخ الطوري كلامه.

أستاذُنْ بترك العريشة طالبًا زيارة المقبرة. يعلق شاب "نعم، قمّ بزيارة المقبرة، بإمكانك هناك الحديث مع الموجودين فيها". أتجاهل ملاحظة الشاب. أهمس لنفسي: "وهل هذا وقت المزاح؟ وكيف سيتحدث الأموات؟". أسأل أبو عزيز قبل خروجي من العريشة عن عنوانه وكيف يمكنني التواصل معه، يجيبني: "عنواني العراقيب، فمّ بزيارتي هنا وستجدني دومًا إما حيًّا فوق ترابها، وإما مدفونًا تحته في مقبرتها".

يرافقني بعض الحاضرين باتجاه المقبرة. يقول لي أحدهم: "مسكين أبو العزيز، هو يتحدث دومًا عن القرية ولا يذكر المأساة التي أصابت عائلته". توجد لعائلة أبو العزيز ثلاثة بيوت كبيرة يقطنها عشرات الأفراد، بالإضافة إلى مضافة (ديوان) واسعة، وحوّش للخيل بمساحة 400 م²، وحظيرة أغنام فيها 1000 رأس غنم، وحظيرة للدواجن، وبيت للحمام فيه 2000 حمامة، وحقول لأشجار مثمرة فيها 250 شجرة زيتون، وأشجار نخيل وخروب وجميز وعنب- 50 شجرة من كل نوع. لم يتبق له أيّ شيء منها- هُدمت البيوت والحظائر، وقُلت الأشجار.

حاول أبو عزيز الدفاع عن بيته فاستقرت رصاصة بيده اليمنى. وأصيبت كذلك بناته الثلاث. بنت منهن أصيبت بصدمة لم تشف منها بعد. أحيانًا لا تعرف أهلها وترزعق بهستيرية حين تراهم. وقت الهدم تُركت مصابة بالرصاص بين الحياة والموت ما يقارب الساعتين، دون أن يراها أحد. بحثوا عنها بعد الهدم، وجدوها ملقاة على مقربة من البيت، فاقدة للوعي وتنزف دمًا.

إبان الهدم الأول للعراقيب، وفي كل هدم تلاه، كانت قوات الهدم تجمع الناس وتلقي بهم داخل منطقة المقبرة وتحاصرهم هناك لتتجنّب إزعاجهم ومقاومتهم لعملية الهدم. بين قبور المقبرة كانوا ينامون، مع أطفالهم. وفي صباح اليوم التالي يعودون إلى قريتهم وبينون عرائشهم بقرب بيوتهم المهدومة. استوعب الناس أن من يدخل المقبرة يكون في أمان. الأحياء في عهدة الأموات. الأموات يحمون الأحياء. فدولة إسرائيل "الإنسانية" تحترم المقابر وتصون "كرامة الميت". ولن تُدخل شرطتها ومعداتنا الثقيلة لهدم القبور واقتلاع الأموات... هي تريد اقتلاع الأحياء.

لقد أضافت تجربة العراقيب قولاً مكملاً للقول الصهيوني الشائع: "العربي الجيد هو العربي الميت"، وقول: "البيت الآمن للعربي ... قبره". أخذت بعض العائلات تبني بيوتها المؤقتة- عرائشها، خيمها- داخل المقبرة في المساحات الفارغة بين القبور. تنقلتُ بين بيوت المقابر تلك ودخلت بعضها. التقيت بعائلات وبأشخاص يحتسون قهوتهم أو شايمهم قرب شواهد قبور، وبعضهم يجلس بجوارها على التربة أو حتى عليها. قبور أمهاتهم وأبائهم، قبور أجدادهم.

التقيت بالصبية مريم. هي طالبة جامعية. "سقطت" في امتحانين كان موعدهما في زمن عمليات الهدم الأولى. وخسرت سنة جامعية. فكيف تستعد لامتحان وكتبها ودفاترها تحت الركام؟ ثم إذا ما خرجت من القرية وسافرت للجامعة لتقديم الامتحان ما من ضمان لعودتها. الخروج من القرية مسموح ومطلوب، أما العودة فممنوعة. يعود للقرية من يملك آلية- سيارة صالحة للسير في الطرق الوعرة وفي جنح الظلام.

تأخذني مريم الى خارج المقبرة لتريني ثلاثة بيوت مهدومة لعائلتها. بيت أهلها وبيت عائلة شقيقها المتزوج وبيت ثالث كان في طور البناء لأخ ثالث سيتزوج. يهملها أن تريني، بفرح طفولي، شتلات خضراء أخذت تبرز من تحت الأرض ليس بعيداً عن ركام البيوت الثلاثة. هنا كانت مزروعة عدة شجيرات زيتون، عمر الواحدة منها ستة شهور. اقتلعها "العسكر" مع سائر المزروعات. رشوا الأرض بغازات قاتلة تسمم الأرض وتقتل النبات وتمنع نموّه من جديد. "لكن، ها هي شتلات الزيتون تنبت من جديد. أما امتحاناتي فسأنتقم لها في السنة الدراسية القادمة، وسأنجح وأعود للدراسة في الجامعة".

تأخرت عودتي للمقبرة. التقيت **بطفل معاق**. عمره تسع سنوات، وكان عمره سبع سنوات يوم الهدم الأول للعراقيب. هو متوسط الإعاقة، وعاشق قهري للخبول. رأى خبول "العسكر"، ركض نحوها وبينها يريد مداعبتها. قام شرطي بضربه بعصا. صاح عليه أحد الناس شارحاً له عقدة الطفل. ابتسم الشرطي بسخرية ووخز حصانه. قام الحصان برفس الولد فوقع داميًا ومغمى عليه على الأرض. يجهد الولد نفسه لإقناعي بأنه لم يكن يريد

التسبب بأي أذى للفرس. "كنتُ أريد ملامسته ومداعبته. لماذا، رفسني؟". يبتعد الطفل عنا وهو يردد "لماذا رفسني. لماذا رفسني. لماذا...؟"

التقي بشاب صغير أصبح اسمه "الطيار". حرارة الشباب لديه وهول جريمة هدم قريته، بما فيها هدم بيت أهله، جعلته يتصدى لقوات الأمن. اعتقله أفراد الشرطة وأوقفوه قرب إحدى آلياتهم وانهلوا عليه ضرباً بالعصي. ثم قرروا أن يعلموه "الطيران". ضربوه بالعصي على رجله اليمنى، وأمروه برفعها في الهواء. نفذ الأمر. ضربوه على اليسرى أمرين إياه أن يرفعها أيضاً. فعل هذا، فعادت رجله اليمنى الى الأرض. غضب الجنود: "يا كلب، ارفع الاثنتين"، وضربوه على اليمنى فارتفعت وهبطت اليسرى. وهكذا دواليك حتى كادت تتهشم رجلاه الاثنتان. أخذ يبكي ويزعق وأفراد الشرطة يقهقهون ويواصلون "اللعب". قبل أن ينهار الشاب بكل جسمه، متمدداً على الأرض فاقدًا للوعي، نجح بالقول: "لستُ عصفوراً، لا أستطيع الطيران..."

التقي بشيخ طاعن في السن. وقف بصعوبة أمام الجنود، وبصعوبة أكثر نطق مستجدياً: "حرام عليكم، لماذا تضربون النساء وتخيفون الأطفال؟ خافوا الله، اضربوني أنا". ضربه الجنود. وقع دامياً ومغمى عليه. حمله الناس ونقلوه الى داخل المقبرة. التقي بالولد زكريا. في إحدى عمليات الهدم، حاصرت الشرطة الأهالي داخل المقبرة. وأقامت تلة من التراب عند مدخلها لمنع الناس من الخروج. وعن بعد كانت تصل أصوات الآليات وهي تهدم، مختلطة بعيول وبكاء أطفال وصراخ رجال بقوا بين البيوت خارج المقبرة. ففكر الطفل زكريا: طاب الموت. أريد أن استشهد. صعد قمة كوم الأتربة، رفع قبضة يده نحو السماء ماداً سبابته بشارة نصر، وهتف "الله أكبر على الظالمين". كان عمره يومها عشر سنوات. صعد شرطي نحوه من خارج المقبرة ووصل القمة. ضربه بعصا غليظة على رأسه. سقط زكريا دامياً وفاقدًا للوعي في جهة داخل المقبرة. يشهد الأهالي أنهم نقلوه الى المستشفى وقبضة يده على حالها وسبابته مرفوعة وشفته تتمم بأحرف هتافه...

والنقيتُ، والنقيتُ، والنقيتُ... لكن الحجم المقرر لهذا الكرّاس والرفق بأعصابكم يحولان دون سرد كل ما سمعته وشاهدته. عدت الى المقبرة. دخلتُ أحد "البيوت"

(عريشة/خيمة). هذا بيت الحاج إسماعيل محمد أبو مديغم وزوجته الحاجة صبحية. هما من مواليد سنة 1936. وقت الهدم الأول كانت الحاجة صبحية تؤدي فريضة الحج في مكة بالسعودية. عادت لتجد بيتها، ومساحته 150 م²، غير قائم. اختفى، أصبح كومة ركام. ومعه اختفت الأغنام وسائر المواشي والدواجن والطيور والأشجار والمزروعات، بل وجدت أن كل القرية غير قائمة. تقول الحاجة: "يقولون لنا إنهم فعلوا هذا تنفيذاً للقانون. كيف يسري قانون عمره 64 عامًا (عمر دول إسرائيل) على بيت عمره 120 عامًا؟ (تقصد عمر إقامة عائلتها في العراقيب)".

أما الحاج إسماعيل فيقول: "أصبحنا بلا بيت، بلا زرع، بلا طرش. جدّي فلح هذه الأرض وحرثها واستصلحها مستخدمًا الجمال والخيول. وواصلت أنا هذا العمل. وها هم "يحرثون" بيوتنا بآليات الهدم. ألا تخجل الدولة بشن حرب على قرية فيها؟ عندما تقع كوارث طبيعية، حرائق، زلازل، يهب العالم كله للمساعدة. لقد زلزلونا وحرقوا بيوتنا وزرعنا والعالم صامت. الى متى هذا الصمت؟ قبل أشهر وصلت قريتنا فواتير حساب تطالبنا بدفع مبلغ 1,790,000 شاقل، مقابل أجره تكاليف الدولة جراء هدم قريتنا 24 مرة. فكم أصبحت التكاليف اليوم بعد هدمها 43 مرة؟ ثمن ما خسرتّه عائلتي لوحدها من بيت مهدوم وزرع مفلوع وأرض مسلوّبة وعائلة مشرّدة وعاطلة عن العمل، يفوق أضعاف تكاليف جريمتهم. لن نغادر. سنواصل العيش في المقبرة".

دخلت "بيئاً" آخر في المقبرة، هو بيت عائلة أبو وأم أشرف، وتسعة أبنائهم وبناتهم. ومريم الطالبة الجامعية هي إحدى بناتهما. أم أشرف تحدثني عن حليب الرضاعة الذي جفّ في جسدها، كان عمر طفلها وقت الهدم الأول ثلاثة أشهر، وعن العربة القائمة على عجلات وفيها ثلاثة للمأكولات تعمل بفضل مولد يدوي للكهرباء. صادروا العربة والثلاجة والمولد. وتحدثني عن العادة التي اكتسبتها العائلة من خبرة الهدم المتكرر. كلما يسمعون ضجة آليات ثقيلة في الليل أو في الفجر يقولون "جاء الهدم". كل يعرف واجبه، أم أشرف تُخرج برميل الطحين وبعض ما تستطيع من ثياب العائلة و... "القرآن" خارج البيت. أبو أشرف يُخرج بعض الأثاث والفرش. وكل ابن يجمع بعض أغراضه في حقيبة/ "بقجة"

ويهرب بها خارج البيت. الطفلة **سجود**، ابنة الثلاث سنوات، دائمة الحركة والحيوية ورائعة الجمال وعيناها تشعان بذكاء خاص. هي تقاطع حديث والدتها لتقول: "وأنا آخذ حقيبتني وأضع فيها لعبتي وأقلام التلاوين ودفتر الرسم".

أسأل العائلة عن الابن الذي كان يبني بيته استعدادًا للزواج. يقولون لي إنه لم يتزوج بعد. ولا يريد بناء بيت ثابت. هو يريد شراء سيارة شحن قديمة ليحوّل عربتها الى بيت محمول فوقها، فيصبح بيتًا آمنًا من الهدم... ومنتقلًا على شاحنة. لقد أعادت العائلة بناء بيوتها الثلاثة، عشر مرات، حيث هُدمت عشر مرات. فقررت بناء "بيتها"، بعد المرة العاشرة، داخل المقبرة. أسأل العائلة: ألا تخشون أن تقرّر السلطات هدم "البيوت- القرية" التي تقوم داخل المقبرة؟ يجيبونني بأنهم يخشون، ولكن ما البديل؟

يأخذني أبو أشرف وأم أشرف للخارج لزيارة قبر ما. أحدثهما في الطريق عن الشاعر الفلسطيني **محمود درويش** الذي كتب قصيدة عن قرية البروة التي شاهد هدمها وتهجير أهلها، وهو طفل عام 1948، من قبل الجنود، فسخر منهم في قصيدته: "مرحى لفتاح قرية، مرحى لسقّاح الطفولة". وأحدثهما عن قصيدة أخرى له جاء فيها "وطني... حقيبة"، وهو لاجئ دائم السفر. لم يكتب "وطني شاحنة" ولا "وطني قبر". وصلنا القبر... جلست أم أشرف على بلاطته. قالت: "هذا قبر أبي وأمي. سألتني، يا أستاذ، إن كنت أخشى من هدم بيتنا داخل المقبرة، وماذا سنفعل عندها. سأتي لأسكن هنا، على هذا القبر. أنا لا أخاف، هذا قبر - "بيت" - أبي وأمي وسأسكن معهما..."

أخرج من المقبرة. يقرّر أبو أشرف أن يرافقني في خروجي من القرية، وخصوصًا أن الرؤية أصبحت شبه متعذرة في ظلام الليل الذي داهمنا. أرى شاحنة يعلوها بيت خشبي يظهر لمعان ضوء فيه. أسأل أبا أشرف: "هذا بيت ابنك؟" يجيبني: "لا، هذا المركز الثقافي للقرية". ويضيف: سلطات الهدم هدمت حتى حضانة الأطفال في القرية، وكذلك الديوان العام للاجتماعات. قامت إحدى الحركات السياسية الوطنية بالتبرع لنا بهذا البيت الخشبي الكبير. وضعناه على ظهر هيكل شاحنة قديمة. لن يهدموا شاحنة. ثم عند الحاجة نستطيع قيادة الشاحنة والبيت عليها لنخفيه. حلّ البيت لنا مشكلة كبيرة- هذا مركز للاجتماعات،

ونادٍ في الوقت نفسه لمختلف النشاطات. وفيه يمارس أطفالنا وأولادنا الصغار مختلف الهوايات ويتلقون دروس مساعدة بإشراف متبرعين ومتبرعات من شباب وصبايا القرية.

أتذكر الطفلة الصغيرة **سجود**. أصارح والدها، أبو أشرف، بأني قلق لحركاتها الدائمة والمتوترة: لاحظتُ أنها طوال الوقت، ونحن جالسون في بيتكم، كانت ترسم بقلم حبر على رجليها وعلى يديها وحتى على وجهها وعنقها. ثم تجهد نفسها في محو ما رسمته، وتعود للرسم من جديد. يتعهد أبو أشرف عميقًا. يحدثني أنه في الهدم العاشر، لم تكن سجود في البيت. "كانت في بيت أقارب لنا. لذلك لم تجمع أغراضها قبل الهدم- حقيبتها وفيها لعبتها وتلاوينها ودفاتر الرسم. دُفنت الحقيبة والتلاوين والدفاتر واللعبة تحت الركاب. سجود ترسم على جسمها منذ ذلك اليوم بالحبر الأسود... وتساءل عن أغراضها، وتتهض في الليالي أحيانًا مفزوعة باكياً".

أشحتُ بوجهي حتى لا يرى عينيّ. ركضتُ نحو سيارتي وانطلقت عائداً الى بلدي. هدموا قرية بأكملها، بيوتها ونباتاتها وحيواناتها. ولنفرض أن الأهالي بنوا بيوتهم دون حق وترخيص، ما ذنب الحيوان والشجر؟ خُلقوا وراءهم مائة عقدة وصدمة لـ 580 شخصاً من أبنائها، كباراً وصغاراً. يهدمون البيت ويقلعون الزرع ويشوّهون الإنسان. أية جريمة هي الأكبر في مثلث الجرائم هذا؟! وإلى كم من أخصائي علم الاجتماع وعلم النفس والتربية تحتاج العراقيب لإعادة بناء وتنشئة ناسها وأطفالها، عوضاً عن بيوتها ومزروعاتها؟

وصلتُ بيتي. كنت خجلاً لأن لي بيتاً. وعندي زوجة وبنات سيستقبلنني بفرح. وحفيدات طفلات يملأن البيت فرحاً ويسألن: "ماذا جلبت لنا يا جدّي؟". نهضت في صباح اليوم التالي مهموماً. ركضتُ نحو أقرب حانوت- مكتبة. اشتريت حقيبة وأقلام تلاوين بشتى الألوان ودفاتر رسم ولعبة. أرسلتُ ما اشتريته للطفلة **سجود** في العراقيب. لكنني لم أشعر بالارتياح، إذ كادت أفكارني ومشاعري المتنازعة والمتناقضة تخنق أنفاسي وتسبب الصداع الأليم لرأسي. ولاحقني التساؤل: هل فعلتُ هذا لإسكات ضميري، وتبريراً لعجزني، وتهرباً من مسؤوليتي؟

العراقيب تحارب عتًا جميعًا، وبدلاً منا جميعًا. فإما أن تتجح أو تُهدم معها جميعًا،
بنقبننا وجليلنا وساحلنا وكل قرانا غير المعترف بها. العراقيب ليست بحاجة إلى حقيبة ولعبة
وتلاوين ودفتر رسم. هي ترسم مستقبلنا. فهل يسمع العالم ويقراً ما جرى ويجري في
العراقيب، فيستيقظ ضميره وينتفض لوضع حدّ لجرائم هذه "المارقة" إسرائيل، بحق البشر
والحجر، الحيوان والشجر!؟